التعليل النحوي في المبني من الأسماء عند ابن إياز البغدادي(ت٦٨١هـ) في كتابه (المحصول في شرح الفصول)

محسن حسين علي الخفاجي حسين صالح عبيد الخفاجي
جامعة بابل/كلية التربية للعلوم الانسانية
muhsenhussian@yahoo.comhuseinsalh@yahoo.com

الخلاصة

الحمد لله على ما وفَّق، وبعد هذه المسيرة الماتعة مع هذا العلم الكبير من أعلام النحو العربي وتعليلاته في كتابه المحصول في شرح الفصول أخلص إلى أهم النتائج وهي :

١- لم يقتصر ابنإياز في تعليله على تعليل الأحكام النحوية كالوجوب والمنع والجواز، بل اتسع التعليل عنده ليشمل مسائل كالحدود والعوامل وقضاياها ومسائل الخلاف والترجيح وتعليل المصطلحات النحوية وكلام النحاة إذ شكلت هذه المسائل دوافع تدفعه لممارسة الفكر التعليليِّ.

٢- تنوعت أساليب ابن إياز في الإدلاء بالعلة بين النص الصريح عليها، أو النص الظاهر، أو الإيماء إلى العلة إيماءً.

٣- وضحَّ البحث أنَّ ابنإياز من المجوزين لتعليل الحكم بأكثر من علة كما ذهب إليه ابن جني؛ لذلك علل في كثير من مواضع كتابه بأكثر من علة لحكم واحد.

٤- صرح ابن إيازبمصادر تعليلاته بنقلها من مظانِّهامباشرةً، أو بنسبتها إلى العلماء من المتقدمين والمتأخرين على اختلاف مذاهبهم النحوية، وهو مع ذلك قد يهمل نسبة بعض التعليلات اعتماداً على شهرتها بين النحاة.

٥- كشف البحث أنَّ أغلب تعليلات النحاة، ومنهم ابن إياز، ترجع في الحقيقة إلى تعليلات النحاة المتقدمين لا سيَّما سيبويه، فقد علل ابن إياز كثيراً بتعليلات سيبويه إمَّا بشرحها وإمابالتفريع عليها وإمابنقل مضمونها دون تغيير.

٦-تنوعت العلل التي اعتلَّ بها ابن إياز بين علل تعليمية وقياسية وجدلية، وكذلك من حيث البساطة والتركيب؛ إذ اعتلَّ بالعلل البسيطة والمركبة.

٧- الغالب على العلل التي اعتلَّ بها ابن إياز هي العلل التعليمية الأول كعلة الفائدة، وأمن اللبس، والفرق، والاستخفاف، والاستثقال، والاختصار، وغيرها،تليها العلل القياسية كعلة المشابهة التي يقوم عليها قياس الشبه، والعلل التي تتعلق بفكرة الأصل والفرع وبنظرية العامل كعلة الردِّ إلى الأصل، والانحطاط، والاختصاص، وغيرها، إضافة إلى علل هي من نمط العلل الجدلية الثوالث، وهي أقل حضوراً من قسيمتيها، والسبب في ذلك أنَّ غرض ابن إياز من شرحه لكتاب الفصول الخمسون غرضٌ تعليميٌّ.

٨- لم يتعصب ابن إياز لمذهب نحويٍّ على آخر فقد نقل عن الكوفيين والبصريين، إلا أنَّ ميله للبصريين كان أوضح، ومع ذلك ربما نجده يخالف الفريقين ويتفرد بآرائه مما يظهر شخصيته العلمية واضحة جداً في الكتاب،ولم يمنع تأخر عصر ابن إياز ومتابعته للنحاة السابقين من أن ينفرد ببعض التعليلات التي يحسب الباحث أنَّها من اجتهاداته في التعليل.

والحمد لله رب العالمين.

الكلمات المفتاحية: العلة ،التعليل ، المبني ،علة الحمل ،الأصل ،الفرع .

Abstract

Praise be to God for what according to, and after this Almatah march with a large flag of the flags of Arabic grammar and Talelath in his book to explain the crop seasons conclude the most important results are:

1 .Not only son Ayaz in its explanation of explanations of grammatical sentences Kalojob, prevention, and the passport, but widened reasoning has to include issues such as borders and grammatical factors, issues and matters of dispute and weighting and explanations of grammatical terminology and words grammarians as these issues formed the motives pay for the exercise of explanatory thought.

2 .varied methods son Ayaz being sick to make explicit text between them, or the apparent text, gesture or gesture to the illness.

3 .Find explained that the son of AyazAlmjosen for an explanation of the referee more than bug as he went to reap the son; therefore ills in many places book more than bug to the rule of one.

4 .son said Ayaz sources Talelath transported from Mazanha directly, or attribute to scientists from the applicants and latecomers of different persuasions grammatical, with which it has neglected some explanations ratio depending on the reputation among grammarians.

5 .The research revealed that most of the explanations of the grammarians, including the son of Ayaz, due in fact to explanations of grammarians applicants especially Sibawayh, the ills son Ayaz much explanations of Sibawayh either explain it or Baltafraa them or transfer their content unchanged.

6 .varied ills that ails their son Ayaz between education and standard dialectic ills, as well as in terms of simplicity and installation; it ails simple and compound ailments.

7 .mostly on the ills that ails their son Ayaz is the first educational ills Kaalh interest, and the security of the confusion, and the difference, and underrated, and Alastthagal, and shortcut, and others, followed by the ills standard similar Kaalh underlying similarity measure, and the ills that relate to the idea of the origin and branch and the theory of worker Kaalh respond to the origin, and decadence, and competence, and others, in addition to the ills of the pattern is dialectical ills captains, the lowest attendance of Ksimitaha, and the reason for this is that the purpose of Ayaz son of his commentary on the book Fifty chapters educational purpose.

8 .not Itasb son Ayaz doctrine toward me on the last was quoted Alkoviin and visual, but his penchant for Besrien was explained, however, it may find it violates the two teams and is unique in his views than scientific character very clear in the book shows, did not prevent delayed age son Ayaz and follow-up of ex-dropped by the to be alone with some explanations researcher calculated as of the reasoning of his efforts.

The Researchers

Keywords: expressed , building , reasoning grammar, malady, Original,Branch.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهله حمداً كما يستحقه وكما يليق بجلال وجهه، والصلاة والسلام على مصطفاه من بريته أبي القاسم محمد النبيِّ العربيِّ وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه المباركين.

أمَّا بعد

فإنَّ كتاب (المحصول في شرح الفصول) لابن إيازٍ البغداديِّ من الكتب النحوية المهمة التي شحنت بالتعليلات النحوية، فابن إياز من كبار النحويين الذين اهتموا بالتعليل حتى قال فيه أبو حيَّان"أبو تعاليل"، وفعلاً وجدت أنَّ ظاهرة التعليل أبرز ما في كتاب المحصولوهي قمينةٌ بالبحث لسببين : الأوَّل أنَّ التعليل هو رديف

الحكم النحويِّ ومبرره، فدراسته تمثل للباحث استزادة من المعرفة النحوية إذ التعليل لا يقتصر على باب نحويٍّ دون غيره. والثاني الاعتقاد أنَّ أي دراسةٍ نحوية لتراث شخصية علميَّة لا بدَّ من أن تبدأ بأبرز الظواهر في ذلك التراث، وأبرز ظاهرة في كتاب المحصول هي ظاهرة التعليل النحويِّ.

وبعد جرد مسائل التعليل في الكتاب قُسمت هذه المسائل على قسمين : مسائل اتخذت أمثلة موضحة على منهج ابن إيازٍ في التعليل النحويِّ. ومسائل درست دراسة مستفيضة من خلال موازنة تعاليل ابن إياز بتعاليل النحاة متقدمين ومتأخرين وباحثين محدثين، وتقييم تعاليل ابن إيازٍ وموقفه منها، علماً أنَّ الباحثين قد راعيا في هذه المسائلأن يكون لابن إيازٍ رأيٌ واضح فيها، فلا يكتفي بسرد آراء النحاة أو وجوه العلل دون تبني بعضها أو ردِّها أو الاحتجاج لها كما في مواضع كثيرة من الكتاب، وأن تتنوع هذه المسائل بحيث تعكس خصائص التعليل وسماته عنده؛ لئلا تكون المسائل تَكراراً لعلل محددة دون غيرها.

وقد نهجنا في معالجة كلِّ مسألة أن نعرض المسألة ثم نعرض تعليل ابن إيازٍ ثمَّ نعرض ما تيسر الوقوف عليه من تعليلات النحاة متقدمين ومتأخرين ثمَّ مناقشة رأي ابن إيازٍ وتقييمه في ضوء هذه الآراء ثمَّ عرض لرأي المحدثين، إن كان لهم في المسألة رأي، ثمَّ عرض ما في المسألة من خلافٍ نحويٍّ إذا كان له ارتباط بمناقشة تعليلها عند النحاة ثم الخلوص برأي الباحثين في ما طرحه النحاة وابن إياز متبعين المنهج الوصفي التفسيري.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على تمهيدوخمسة مباحث وخاتمة، أمَّا التمهيد فتناول العلة في اللغة والاصطلاح وبدء التعليل النحوي وتطوره والمبنيات من الأسماء في النحو العربي، والمبحث الأوَّلتناول التعليل النحويَّ في الضمائر، والثاني تناولالتعليل النحويَّفي الأسماء الموصولة، والثالث تناول التعليل النحوي في الكنايات، والرابع تناول التعليل النحوي في الظروف، والخامس تناول التعليل النحوي في أسماء الأفعال.ثم ختمَ البحث بخاتمة أجملنا فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وإن كان لكل باحث عقباتٌ تعترضطريقه فقد اعترض طريق البحث صعوباتٌ أهمها صعوبة منهج ابن إيازٍ إذ قد يتناول المسألة الواحدة أجزاءً في أكثر من موضعٍ واحدٍ مما يتطلب مراجعة الكتاب جميعاً عند معالجة كلِّ مسألة من المسائل.

ودراسة موضوع في التعليل تتطلب الرجوع إلى أكثر مصادر النحو واللغة والتراجم وعلى رأسها كتب المتقدمين ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرِّد، والأصول في النحو لابن السراج، وكتب المتأخرين كالغرة في شرح اللمع لابن الدهان، وشرح المفصل لابن يعيش، والمنهاج في شرح جمل الزجاجيِّ للإمام يحيى بن حمزة العلويِّ، وكذلك الكتب المختصة بالتعليل النحويِّ كعلل النحو للوراق، وأسرار العربية للأنباريِّ، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبريِّ، وترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل، وكذلك كتب اللغة كالعين للخليل، وجمهرة اللغة لابن دريد، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ولسان العرب لابن منظور، وغيرها، وكذلك تطلب البحث الرجوع إلى مؤلفات المحدثين المتعلقة بالتعليل، أو المتعلقة بتاريخ الفكر النحويِّ، أو المتعلقة بمواضيع من النحو محددة، وكذلك رسائل الماجستير، وأطاريح الدكتوراه مما هو مثبتٌ في ثبت المصادر والمراجع.

وفي الآخر نشكر الله على ما وفق للخير ونرجو منه المزيد والحمد لله ربِّ العالمين.

الباحثان

التمهيد

أولاً : العلة في اللغة والاصطلاح :

العلة في اللغة:ذكر اللغويون للعلة، بالكسر، معانٍ، قال الخليل (ت١٧٥ه): "والعِلَّة: المرض. وصاحبُها مُعْتَلٌّ. والعِلَّة: حدثٌ يَشْغَلُ صاحبه عن وجهه"[١]، أي إنَّ "تِلْكَ العِلَّة صَارَتْ شُغْلًا ثَانِيًا مَنَعَه عَنْ شُغْلِه الأَول"[٢]. وقد ذكر ابن منظور معنى آخر للعلة وهو السبب، قال : "وهذَا عِلَّة لهذَا أَي سبَب"[٣].

العلة في الاصطلاح :العلة في الاصطلاح كما عرفها الشريف الجرجاني (ت٨١٦ه) "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه"[٤]. وعرفها من المحدثين الدكتور مازن المبارك بأنَّها : "الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"[٥].

ولعل قول ابن منظور السابق"وهذَا عِلَّة لهذَا أَي سبَب" ما يجعل العلة في معناها اللُّغوي قريبة من الاصطلاحي. لأنَّ السبب هو "ما يتوصل به إلى غيره"[٦].

ولذلك فإنَّ التعليل هو "تقرير ثبوت الأثر لإثبات المؤثر"[٧]، وهو في النحو هو تفسير للحكم النحوي، سواء كان ذلك التعليل ظاهراً مشهوراً أو خفياً مستوراً يحتاج إلى إنعام النظر[٨]، لذلك فهو عملية "تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الحقائق اللغوية ويصل إلى الحكمة الذهنية الصرفة"[٩].

ثانياً : بدء التعليل النحويِّ وتطوره: لم نرَ التعليل ينفكُّ عن تقرير الحكم النحويِّ، فهي ظاهرة نشأت مبكراً، مع نشأة النحو نفسه، وتنامت شيئاً فشيئاً حتى أصبحت ميداناً رحباً يتبارى فيها النحاة وتؤلف فيها المؤلفات[١٠]؛ إذ نقل لنا مؤرخو النحو اشتهار مجموعة من الطبقات الأولى من النحاة بأنَّهم معللون، فقد ذكر ابن سلام (ت٢٣٢ه) بأنَّ " عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميَّ(ت١١٧ه) كانَ أوَّل من بعج النَّحو ومدَّ القياس والعلل"[١١]، وكان الخليل بن أحمد(ت١٧٥ه) " الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله"[١٢]، وكان يرى أنَّ العلل ليست موجبةً بل هي اجتهادٌ من المعلل يحتمل الشكَّ واليقين[١٣]. ثم خلف الخليل تلميذه سيبويه(ت١٨٠ه)؛ إذ يكاد كتابه يكون مبنياً على التعليل، فأسئلته لأستاذه الخليل تدور في الغالب على العلل

---

[1]- العين : ٨٨/١ مادة (علل).

[2]- لسان العرب : ١١/ ٤٧١ مادة (علل).

[3]- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[4]- التعريفات : ١٦٨.

[5]- النحو العربي، العلة النحوية : ٩٠.

[6]- تاج العروس ٨٣/٣ مادة (سبب).

[7]- التعريفات : ٧٥.

[8]- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين : ٢٩.

[9]- أصول النحو العربي : ١٠٨.

[10]- ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٨٠، والكافي في الإفصاح (دراسة المحقق) : ١/ ٢٦٦.

[11]- طبقات فحول الشعراء : ١/ ١٤.

[12]- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ٤٩.

[13]-ينظر :الإيضاح في علل النحو : ٦٥- ٦٦.

التي هي علل تعليمية محضة[١٤]. واستمرَّ التعليل النحويُّ يتطور بتطور النحو العربي نفسه، وقد لخَّص الدكتور حسن الملخ[١٥] مراحل تطور التعليل بأربع مراحل هي :

١-مرحلة النشوء والتكوين : تبدأ هذه المرحلة مع الإرهاصات الأولى لوضع النحو عند انتشار ظاهرة اللحن في المجتمع العربي، وتنتهي هذه المرحلة عند الخليل بن أحمد الذي افتتح المرحلة الثانية من مراحل تطور التعليل.

٢- مرحلة النمو والارتقاء : افتتح هذه المرحلة، كما مرَّ، الخليل بن أحمد واستمرت حتى نهاية القرن الثالث الهجريِّ، وتمثل هذه المرحلة المرحلة الذهبية للنحو العربي؛ إذ شهدت هذه المدة تأليف كتاب سيبويه والمقتضب، وشهدت نحاة آخرين كان لهم أثرهم في مجال التعليل كالكسائيِّ(ت١٨٩ه)، والفرَّاء(ت٢٠٧ه)، والزجَّاج(ت٣١١ه)، وغيرهم. فقد نقل سيبويه كثيراً من تعليلات الخليل إضافة إلى ما علله هو من أحكامٍ أو ظواهر لغوية، وجاء المقتضب مراجعةً لتعليلات سيبويه وتوجيهاً لها[١٦].

٣- مرحلة النضج والازدهار : تبدأ هذه المرحلة مع بداية القرن الرابع الهجريِّ، وشهدت محاولات تنظيرية تستهدف حصر جوانب نظرية التعليل في النحو العربي ومحاولة النحاة تقسيم العلل النحوية إلى أقسام محددة متميزة، وتبدأ هذه المحاولات بابن السرَّاج(ت٣١٦ه) الذي قسَّم العلل على ضربين، ضربٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب أطلق عليها العلل الأُول[١٧]، والضرب الثاني علة العلة والغرض منها اكتشاف حكمة العرب في كلامها[١٨]. وقد خصَّ الزجَّاجيُّ(ت٣٣٧ه) مسألة التعليل بكتاب (الإيضاح في علل النحو)، إذ قسَّم فيه العلل على علل تعليمية، وقياسية وجدلية[١٩]، ثمَّ قسَّم الرمَّانيُّ(٣٨٤ه) العلل على علٍ قياسية، وحكمية، وضرورية، ووضعية، وصحيحة، وفاسدة، مع حدٍّ كلِّ علة بما يوضحها[٢٠]، ولعلَّ أكمل محاولة تنظيرية قد تمَّت على يد ابن جني(ت٣٩٢ه) إذ قسم العلل إلى علٍ موجبة للحكم، وعلل مجوزة للحكم وهي أسباب تجوز الحكم ولا توجبه كالأسباب الستة الداعية للإمالة[٢١]، وعالج الكثير من قضايا العلة وشروطها وطبيعتها وغير ذلك من قضايا[٢٢]. وممن عالج مسألة العلل أبو البركات الأنباريُّ(ت٥٧٧ه)، فقد حاول صياغة منهج العلة على شاكلة منهج أصول الفقه[٢٣]،في (لمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب)، إذ عالج فيهما مختلف قضايا العلة[٢٤]، وعمل على تحصين العلة ضد جهات نقضها[٢٥]، بينما مارس التعليل فعلياً في كتابه (أسرار العربية).

---

(14)- ينظر : النحو العربيِّ والدرس الحديث : ٨٠، والعلل النحوية في كتاب سيبويه : ٢٩٧.

(15)- ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ : ٣٥- ٩٢.

(16)- ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي : ٤٤.

(17)- ينظر : الأصول في النحو : ١/ ٥٤.

(18)- ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ : ٥٣.

(19) - ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٤- ٦٥.

(20)- ينظر : رسالة الحدود : ٨٤- ٨٥، والرمانيُّ النحويُّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : ٢٧٢.

(21)- ينظر : الخصائص : ١/ ١٦٤، وينظر : الدرس النحويُّ في الموصل : ١٤٣- ١٤٥.

(22)- ينظر : ابن جني النحويُّ : ١٥٩- ١٨٣.

(23)- ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي : ٧٤.

(24)- ينظر : ابن الأنباريِّ وجهوده في النحو : ١٩٣- ٢١٤.

(25)- ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ : ٧٤.

٤- مرحلة المراجعة والاستقرار: تبدأ هذه المرحلة مع إطلالة القرن السابع الهجريِّ، وتمثل موقفين للنحاة من التراث التعليليِّ للمراحل السابقة، فمن نحاة هذه المرحلة من جمع كلَّ تعليلات السابقين في مطولاتٍ نحوية ثمَّ الترجيح بينها والاختيار منها كابن يعيش(ت٦٤٣ه) في شرح المفصل، وابن إيازٍ في المحصول، والرضيِّ(ت٦٨٨ه) في شرحه الكافية، والسيوطيِّ(ت٩١١ه) في همع الهوامع، ومنهم من اكتفى بذكر ما يراه من تعليل دون ذكر غيره من تعاليل كابن الحاجب(ت٦٤٦ه) في الكافية، وابن هشام(ت٧٦١ه) في قطر الندى وشذور الذهب[٢٦]. ومن سمات التعليل في هذه المرحلة الإكثار من العلل وهو أمرٌ ملحوظ عند ابن إيازٍ وغيره من نحاة هذه المرحلة، وبروز أثر العلوم العقلية كالمنطق والفلسفة وأصول الفقه والكلام في تعليلاتهم[٢٧].

ثالثاً : المبنيَّات من الأسماء في النحو العربي

تنحصر الأسماء المبنية في العربية في سبعة أبواب هي المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف، والمركبات، والكنايات[٢٨].

المبحث الأول

التعليل النحوي في الضمائر

١-علة بناء الضمائر:

الضمائر قسمان: بارزة، وهي التي لها صورة في التركيب، في النطق والكتابة. ومستترة، وهي التي ليس لها صورة في التركيب، لا في النطق ولا في الكتابة. والبارزة تنقسم بدورها إلى متصلة ومنفصلة[٢٩]. وهي باتفاق النحاة مبنية، وقد ذكر ابن إياز أربعة أوجه لتعليل بنائها :

الوجه الأوَّل :هو أنَّ وضعه بالأصالة كوضع الحروف،" ألا تراه على حرف واحدٍ كالتاء في (ضربتُ)، والكاف في (ضربكَ)، ثم حمل على ذلك في البناء ما هو على أكثر من عدَّته نحو : (نحن)، و(إياك)؛ لأنَّ الجميع من وادٍ واحدٍ"[٣٠].

فهو هنا يعلل لأمرين :أحدهما: بناء الضمائر لمشابهتها اللفظية للحروف في أصل الوضع.والآخر: حمل الضمائر التي هي على أكثر من حرفٍ عليها في البناء.

الوجه الثاني :هو مشابهته للحرف،" وذلك في احتياجه في أصل وضعه إلى ما يتبين به من قرينة التكلم والخطاب، وتقدُّم الذكر في الغالب"[٣١].

وهاتان العلتان كلتاهما تقومان على علة شبه الحرف، ولكن اختلفت جهة الشبه في الأولى عن الثانية، فالأولى تقوم على الشبه الوضعي، أي مشابه الحرف في كونها على حرفٍ واحدٍ أو على حرفين، فإنَّ الأصل في الأسماء أن تكونَ على ثلاثة أحرف فصاعداً، والأصل في الحروف أن تكونَ على حرفٍ واحدٍ كباء الجرَّ أو لامه، أو على حرفين كمن، وعن[٣٢].

---

[26]- ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ : ٨٢.

[27]- ينظر : المصدر نفسه : ٨٩- ٩٠.

[28] - ينظر : المفصل: ١٢٨، وشرح المفصل : ٢/ ٢٩١.

[29]- ينظر : الكناش : ٢٤٢/١.

[30]- المحصول : ٢/ ٧٩٤.

[31]- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[32]- ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ١٢.

والثانية تقــوم على الشبه الافتقاريِّ، فهي شابهتْ الحرف في كونها تحتاج إلى ما يتبين به معناها فحالها في البناء للافتقار كحال الأسماء الموصولة التي بنيتْ لافتقارها إلى جمــلة الصلة ليتم معناها(٣٣). وقد أوضح ابن إياز وجه الافتقار في الضمائر فهي لا تُفهِم معنًى إلا مع قرينة كحضور المتكلَّم عنه كضمائر المخـــاطب، أو أن يكون معهوداً في الذهن كضمائر الغائب، أو يكون قد تقدم له ذكرٌ في الكلام ولذلك احتاجتْ الضمائر إلى ما تعود عليه.

والشبه للحرف مــن ناحية اللفظ أقوى من غيره من أنواع الشبه المسببة لبناء الاسم(٣٤)؛ لذلك استحسن ابن إياز الوجه الأوَّل؛ "لأنَّ الضمير المتصل هو الأصل في باب الإضمار، ولهذا يقولون: إذا قــدرتَ على المتصل لا تعــدل عنه إلى المنفصل"(٣٥).

وعلة بناء الضمائر لشبه الحرف في اللفظ أو في الافتقار هي من العلل القياسية التي ذكرها أكثر من طرق المسألة من النحاة(٣٦).

الوجه الثالث : أنَّ الضمير بني لأنَّه " كالجزء من الاسم المظهر إذ كان قولك : (زيدٌ ضربتُه)، إنَّما أتيت بالهاء لتكون كالجزء من اسمه دالةً عليه، إلا أنَّك ذكرتَ الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه لتكون عامة في كلِّ اسم تريد إضماره ، وجزء الاسم لا يستحقُّ الإعراب"(٣٧). ومعنى هذا أنَّ الضمير عند اتصاله بالاسم الظاهر تنزل منزلة الحرف منه، وحروف المبنى التي يتكون منها بناء الكلمة كلُّ حرف منها يحكم عليه بالبناء على الأصل في الحروف، فقد ذكر ابن جني أنَّ " بعض الاسمصوت، والصوت واجب بناؤه"(٣٨). وهذه العلة اعتلَّ بها ابن يعيش أيضاً(٣٩).

وقــد استضعف ابن إياز هذه العلة ونقضها؛ بأنَّ " قولهم : (مُ الله) جزء (أيمن الله) جزء (أيمن) وهو معربٌ، وكذلك: (شربتُ ماً) تريد ماءً بالمدِّ"(٤٠).

الوجه الرابع: هو"أنَّه لا حاجة إلى إعرابه؛ لاختصاص كل نوعٍ من الإعراب بمضمر، فلو أعــرب لتكلف ما عنه مندوحة"(٤١)، وقد نسب ابن إياز هــذه العلة إلى عـــبد القاهر الجرجانيِّ(٤٢).

إنَّنا إذا تتبعنا علل النحاة في هذه المسألة وجدناها على النحو الآتي:

•–علة استغناء، أي إنَّها بنيت لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها؛ لأنَّ الإعراب إنَّما دخل الأسماء "لمَّا كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"(٤٣)، فلمَّا اختلفت صيغ

---

(33)– ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ١٧٧، وعمدة ذوي الهمم : ١٢٧.

(34)– ينظر : الخصائص : ١/ ١٧٠.

(35)– المحصول : ٢/ ٧٩٤.

(36)– ينظر : أسرار العربية : ٣٤٦، وترشيح العلل : ٣٣٣، وشرح المفصل : ٢/ ٢٩٣، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٤٤٠، والتعليقة على المقرب :٥٣١، والكناش : ١/ ٢٤٢.

(37)– المحصول : ٢/ ٧٩٤.

(38)– الخصائص : ٢/ ٣٦.

(39)– ينظر : شرح المفصل : ٢/ ٢٩٣.

(40)– المحصول : ٢/ ٧٩٤.

(41)–المصدر نفسه : ٢/ ٧٩٤– ٧٩٥.

(42)– ينظر : المقتصد : ١/ ١٤٠– ١٤١.

(43)– الإيضاح في علل النحو :٦٩.

الضمائر استغنتْ عن الإعراب. وهذه العلة هي عــلة سيبويه[٤٤]، وتابعه النحاة في الاعتلال بها[٤٥]. والاستغناء باب واسع في العربية أفــرد له ابن جني باباً في الخصائص بعــنوان :" باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء"[٤٦].

•–علة شبه، أي إنَّها بنيتْ لشبهها بالحروف، وهذا الشبه – كما مرَّ– إمَّا لكونها كالحرف في وضعها على حــرف واحد كالتاء في : (قمــتُ)، أو على حــرفين كالضمير (نا) في (قمــنا)[٤٧]، أو شبهها في الافــتقار إلى المفسر[٤٨]، أو شبهها في الجمود، والشبه في الجمود أنَّها لا تصغَّر ولا تثنى ولا تجمع[٤٩]. أمَّا الصبان فقد أرجع هذه العللَ جميعاً إلى علة واحدة هي شبه الحرف[٥٠].

•–إنَّ الضمير إنَّما بني لأنَّه كالجزء من الاسم المظهر، وجــزء الاسم لا يستحقُّ الإعراب[٥١].

والمتأمل يرى أنَّ علة سيبويه أقرب إلى واقع اللغة من غيرها من العلل الأخرى، والاستغناء ربما يكون وجهاً من وجوه الاقتصاد في اللغة، وقــد مال إلى هــذه العلة الدكتور فاضل صالح السامرائيُّ من المحدثين[٥٢]، ودعا الاستاذ عباس حسن إلى" أن نترك هذا كله من غير تردد، وأن نقنع بأنَّ العلة الحقيقية في الإعراب والبناء ليست إلا محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنوه، من غير جدل زائف ولا منطق متعسف، وأنَّ الفيصل فيهما راجع إلى أمر واحد هو السماع عــن العرب الأوائل واتباع طريقتهم التي نقلت عنهم، دون الالتفات إلى شيءٍ من تلك العلل التي لا تثبتْ على التمحيص"[٥٣]. ولكنَّ نفس الدارس تبقى باحثة عمَّا بعد وصف الظاهرة النحوية من أسباب وعلل ولا تقنع بمجرد الوصف العابر لهذه الظاهرة.

٢–علة المجيء بضمير الفصل:يقعُ بين ركني الجملة الاسمية ضمــير،أو صيغة ضمير، مــن ضمائر الرفع المنفصلة هــو ضمير الفصل، ســواء أكانت الجملة الاسمــية منســوخة أو غــــير منسوخة[٥٤]، وقد ذكر النحاة عللاً لمجيء هــذا الضمير في قلب الجملة الاسمية نبينها فيما يأتي إنْ شاء الله تعالى.

وقد أشــار ابن إيازٍ إلى العلة من الإتيان بهذا الضمير في شرحه لكلام ابن معطٍ ، عند حديثه عــن سبب تسمية هذا الضمير فصلاً، فــذكر أنَّه سميَّ فصلاً لأمــــرين :

أولَّهما: وقوعه بين شيئين يرتبط أحدهما بالآخر[٥٥].

فالعلة الأولى لتسميته فصلاً هــو أنَّه وقع بين شيئين يرتبطان أتمَّ ارتباطٍ هما المبتدأ والخبر. وهذا المصطلح هو مصطلح البصريين، ويبدو أنَّه يمتدُّ بجذوره إلى الخليل بن أحمد، وهــــذا يفهم من كلام سيبويه الآتي في الكتاب[٥٦]. وهذه علةٌ لتسميته فصلاً وليس علة للإتيان به.

---

(44)– ينظر : كتاب سيبويه : ٢/ ٣٥١– ٣٥٢.

(45)– ينظر : شرح الرضيِّ : ١٣٨، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل : ٢/ ٦٤٩، وشرح الأشمونيِّ : ١/ ٤٩.

(46)– الخصائص : ٢٦٦/١.

(47)– ينظر : تنبيه الطلبة على معاني الألفية : ١/ ١٩١.

(48)– ينظر : كشف المشكل : ٤٩٤، شرح جمل الزجاجيِّ : ١/ ٣٣، شرح الرضيِّ : ٣/ ١٣٨.

(49)– ينظر : توضيح المقاصد : ١/ ٨٩.

(50)– ينظر : حاشية الصبان : ١/ ٧٧.

(51)– ينظر : شرح المفصل : ١/ ٢٩٣.

(52) – ينظر: معاني النحو : ١/ ٤٥.

(53)– النحو الوافي : ١/ ٩١.

(54)– ينظر : مختصر مغني اللبيب : ١٤٣.

(55)– ينظر :المحصول ٨١٤/٢.

أمَّا الكوفــيون فأطلقوا عليه العماد والدعامة[٥٧]، والأوَّل مصطلح الفرَّاء[٥٨]، ولم يستعمل غيره[٥٩]، غير أنَّه لم يستقرَّ عــنده، فتارةً يطلقه على الألف واللام التي تتصل بخبر المعرفة، وتارةً يطلقه على ضمير الشأن، وثالثة على ضمير الفصل[٦٠].

وثانيهما:وهي علة الإتيان به،" أنَّه يحقق كون الثاني خــبراً للأوَّل، ويفصله عــن صلاحــية كونه صفةً له"[٦١].

وهذا معناه أنَّ سبب المجيء بضمير الفصل هـــــو الإخطار بأنَّ ما بعده خبرٌ لما قبله، وليس بتابع له، فهو فصلٌ؛ "لأنَّه فصل بين الخبر والتابع في قولك زيدٌ هو الفاضل، إذ لو قلتَ: زيدٌ الفاضل لجاز أنْ يَتوهم السامع أنَّه صفةٌ فينتظر الخبر، وجاز أنْ يفهم أنَّه الخبر، وإذا قلتَ : هو الفاضل، تعيَّن الخبر، فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت وعينت المذكور بعدها للخبرية"[٦٢].

فالعلة مــن الإتيان بالفصل هي علة أمن لبس[٦٣]،إذ إنَّ العربَ تحتاط لبيانها لدفع أيَّ لبس أو إيهامٍ يكتنفه، وهذه العلة علة الخليل نقلها عنه تلميذه سيبويه إذ يقول :"إعلاماً بأنَّه قد فصل الاسم، وأنَّه فيما ينتظر المحدَّث ويتوقعه منه، مما لابدَّ له من أنْ يذكره للمحدَّث؛ لأنَّك إذا ابتدأتَ الاسم فإنَّما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابدَّ منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنَّه ذكر هو ليستدل المحدَّث أنَّ ما بعد الاسم ما يُخرجه مما وجب عليه، وأنَّ ما بعد الاسم ليس منه. هذا تفسير الخليل رحمه الله"[٦٤].وقد فسَّر السيرافيُّ كلام سيبويه بأنَّ " أصل دخول الفصل إيذانٌ للمخاطب المحدَّث بأنَّ الاسم قد تمَّ ولم يبق منه نعتٌ ولا بدل ولا شيء من تمامه، وأنَّ الذي بقي من الكلام هو ما يلزم المتكلم أنْ يأتي به وهو الخبر"[٦٥].

فالخليل بذهنه الوقاد أدرك القيمة الوظيفية لهذه الصيغة عند إقحامها بين متلازمين أشدَّ التلازم كالمبتدإ وخبره.

ومن خلال البعد الوظيفي أيضاً علل الفرَّاء الإتيان بهذه الصيغة التي أطلق عليها العماد، كما مرَّ،فهم إنَّما أدخلوا العمادَ لغرض التفريق بين الفعل والنعت؛ لأنَّك لو قلتَ: زيدٌ العاقل لأشبه النعت، فإذا قلتَ: زيدٌ هو العاقل قطعتَ (هو) عن توهم النعتِ [٦٦]. وهذا يدلُّ على أنَّ الفريقين إنَّما نظرا إلى علة الخليل وأفادا منها.

---

(56)- ينظر : كتاب سيبويه : ٢/ ٣٨٩.

(57)- ينظر : ارتشاف الضرب : ٢/ ٩٥١.

(58)- ينظر : معاني القرآن : ١/ ٢٤٨ ، ٢/ ١١٣، ٣/ ٢٩٩.

(59)- ينظر :النحو الكوفيُّمباحث في معاني القرآن للفراء : ١٩٠.

(60)- ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(61)- المحصول : ٢/ ٨١٥.

(62)- المنهل الصافي في شرح الوافي : ٢/ ٩٠.

(63)- ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٤٤٧، وشرح الرضيِّ : ٣/ ٢٠٨.

(64)- كتاب سيبويه : ٢/ ٣٨٩.

(65)- شرح السيرافيِّ : ٩/ ١١٦.

(66)- ينظر : الأصول في النحو : ٢/ ١٢٥.

وقد تابع جمهور النحاة الخليل وسيبويه وقالوا بعلتهما، كابن السرَّاج، والورَّاق(ت٣٨١ه)، والزمخشريِّ(ت٥٣٨ه)، وصدر الأفاضل، وابن شرف شاه(ت٧١٥ه)، وصاحب حماة(ت٧٣٢ه)، وابن هشام، والسيوطيِّ[٦٧].

وليس وظيفة الفصل بين الخبر والنعت بمانعةٍ هذا الضمير من أداء وظائف دلالية أخرى، فمن النحاة من جعل الغرض من الإتيان به التوكيد وهذا المعنى يفهم من مصطلح العماد الكوفي؛ لأنَّه يعتمد عليه معنى الكلام، وهو تأكيد للحكم لما فيه من زيادة المعنى وتوضيحه[٦٨]، وإلى ذلك ذهب المبرِّد، والرضيُّ[٦٩]، ونسبه أبو حيَّان إلى جمهور النحاة[٧٠]. والمراد هنا ليس كونه تابعاً، بل المراد به تقوية المعنى لا غير[٧١].

ومالَ ابن إيازٍ إلى هذا المنحى ومزج بين القولين؛ لأنَّ" التوكيد هنا مشوبٌ بالفصل"[٧٢]،فهذه العلل لا يلزم منها تناقض ولا تعارض فلا حرج من قبولها جميعاً.

وذكر له علماء البلاغة والبيان إفادة الحصر والاختصاص والتوكيد زيادةًعلى الفصل بين الخبر والتابع[٧٣].

ولم يخرج المحدثون عن هذه العلل، فيرى الدكتور فاضل صالح السامرائيُّ أنَّ ضمير الفصل يفيد ثلاث فوائد :الأولى الإعلام بأنَّ ما بعده خـــبرٌ لا تابع، والثانية الاختصاص والقصر، والثالثة التوكيد[٧٤]. وجعل الدكتور هادي نهر لضمير الفصل وظيفتين : الأولى نحوية لفظية تتمثل في كونه إعلاماً بأنَّ ما بعده خبر لا تابع. والثانية وظيفة دلالية تتمثل في أنَّ ضمير الفصل يؤكد مضمون الجملة[٧٥].

المبحث الثاني

التعليل النحوي في الأسماء الموصولة

١-علة بناء الأسماء الموصولة:

الموصولات مبنية كلها سوى (أيٌّ)،وهي تبنى في حال إضافتها وحذف صدر صلتها[٧٦]، واسمين للمثنى معربين هما (اللَّذانِ)، و(اللَّتانِ)، والمبنيُّ منهـــا ملازم للـــبناء، والبناء في هـــذه الأسماء الموصولة بناءٌ لازمٌ، أو ثابت، وهـــو بناء لا يفارق الكلمة في حال من أحوالها، إلا ما تعددت فيه اللهجات، إذ يمكن أنْ تخرجه من بنائه[٧٧]، كما الحال عند قبيلة هذيل،إذ يشبهـــون (الَّذي) بصفات العقلاء فيعـــربونه ويقولون: (نُصرَ الَّذونَ هدوا على الَّذين ضلوا)[٧٨].

---

(67)- ينظر : الأصول في النحو : ١/ ١٢٥، وعلل النحو : ٥٧٠- ٥٧١، والمفصل : ١٣٢، والتخمير : ٢/ ١٦٢، والبســـيط في شـــرح الكافية : ٢/ ٧٤، والكـــنَّاش : ١/ ٢٥٨، ومغـــني اللبيب : ٥/ ٥٦٨ ، وهمع الهـــــوامع : ١/ ٢٣٦.

(68)- ينظر : مغني اللبيب : ٥/ ٥٦٨ ، وتحفة الغريبفي الكلام على مغني اللبيب : ١/ ٣٧٨.

(69)- ينظر : المقتضب : ٤/ ١٠٣- ١٠٤،وشرح الرضيِّ : ٢٠٣/٣.

(70)- ينظر : ارتشاف الضرب : ٢/ ٩٥٩.

(71)- ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٢/ ٤٠٩.

(72)- المحصول : ٢/ ٨١٧.

(73)-ينظر : الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : ٧٧/٢، والبرهان في علوم القرآن : ٢/ ٤٠٩، والإتقان في علوم القرآن : ٣٤٠/٢.

(74)-ينظر : معاني النحو : ١/ ٤٧- ٥٠.

(75)-ينظر : الإتقان في النحو وإعراب القرآن : ١/ ١٤٤.

(76)- ينظر : المحصول : ٢/ ٨٤٧ ، ومعاني النحو : ١٤١/١.

(77)- ينظر : الموصولات الاسمية :١٦.

(78)-ينظر : شرح الكافية الشافية : ١/ ٢٥٨.

وقد تعدد ما تبنى عليه الموصولات، فمنها ما هو مبني على السكون دائماً نحو: الذي، والتي، ومن، ومنها ما هو مبني على الفتحِ نحو: الذين، ومنها ما هو مبنى على الكسر نحو: أولاءِ، واللَّاتِ، واللّاءِ، ومنها ما يبنى على الضمِّ نحو: أيُّ، في الحالة التي تكون فيها مبنية[٧٩].

وذكر ابنُ إيازٍ العلة في بناء الموصولات بقــوله :"الموصولات مبنية لثلاثةِ أوجهٍ : الأوّل :أنَّ منها ما وضعه وضع الحروف، كــ(مَن)، و(ما)، ثم حمل الباقي عليه في ذلك. والثاني : أنَّها كبعض الكلمة، فحكمها حكم (جع) من (جعفر). والثالث : أنَّ (الذي)، و(التي)، وتوابعهما إنَّما وصلا بالجملة؛ ليصحَّ وصف المعارف بهما، فجريا مجرى المعرِّف، والباقي محمول عليهما"[٨٠].

فالعلة عــند ابن إيازٍفي بناء الموصولات هي علة شبه الحرف، ولكن اختلفت وجوه الشبه التي ذكرها وهي على النحو الآتي :

•- الشبه الوضعيِّ :وهو مشابهة (من) و(ما) للحرف في كونِهما على حرفين، فشابهت الحروف مثل قد وبل[٨١]، لاســيَّما (ما)؛ لأنَّها على حرفين ثانيهما حرف لين[٨٢]. وقد أخذ بهذه العلة معاصره الرضيُّ في إحدى علتين ذكرهما[٨٣].

•- الشبه الافتقاريِّ :ذلك أنَّ الاسم الموصول مفتقرٌ إلى الصلة والعائد، كاحتياج الحرف إلى غيره في الجزئية[٨٤]، فبني لذلك؛ لأنَّه كبعض الاسم وبعض الاسم لا يستحق الإعراب[٨٥].

وأنكر حيدرة اليمنيُّ(ت٥٩٩ه) أنْ يكون الموصول قد بني لأنَّه (كبعض الكلمة) بقوله : "وقيل بنيَ الناقص لأنَّه بعض كلمة، وبعض الكلمة لا يعرب، وليس بعلة؛ لأنَّ الصلة بعض كلمة وهي تعرب"[٨٦]، ورأى أنَّ الموصولاتٍ إنَّما بنيت لأنَّها "أشبهت الحرف من حيث كانت تدلُّ على معنى في غيرها وهو الصلة، والحرف يدلُّ على معنى في غيره"[٨٧].

والشبه الافتقاريُّ هي العلة التي اختارها ابن إيازٍ في موضع آخــــر مـــــن الكتاب، إذ جعــل بناءها "لشبهها بالحــرف؛ لافتقارها إلى الصلة والصفة وعــدم اســتبدادها بنفسها"[٨٨].

•- إنَّ الذي والتي وتوابعهما أشبهت حــرف التعــريف (أل)؛ لأنَّها توصل الجمل النكرات، ليصحَّ وصف المعارف بها، فبنيتْ لشبهها بحرف التعريف "فهو في الجملة بمثابة الألف واللام مع المفرد"[٨٩]، ثم حمل باقي الموصولات عليها.

وإذا استقرينا العلة عند النحاة نجدها لا تخرج عن شبه الحرف، وعن الوجوه التي ذكرها ابن إيازٍ، فقد جعل الأنباريُّ لبناء الاسم الموصول علتين :أحدهما: "أنَّ الصلة لمَّا كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة،

---

(79)- ينظر : النحو الوافي : ١/ ٣٧٠.

(80)- المحصول : ٢/ ٨٤٧.

(81)- ينظر : أوضح المسالك : ١/ ٥١، وشرح التصريح : ١/ ١٣٠.

(82)- ينظر : حاشية يس على شرح التصريح : ١/ ١٤٤.

(83)- ينظر : شرح الرضيِّ : ٢٣٩/٣.

(84)- ينظر :شرح الرضيِّ : ٢٣٩/٣، وشرح ابن عقيل : ١/ ٣٥، والمباحث المرضية : ٥٨.

(85)- شرح اللمع للباقوليِّ : ٧٤٦.

(86)- كشف المشكل : ٢٩٦.

(87)- المصدر نفسه : ٢٩٤.

(88)- المحصول : ١/ ٢٥٧.

(89)- الإيضاح في شرح المفصل : ٤٦٠/١.

صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني"[٩٠]. وهذا هو الوجه الثاني الذي ذكره ابن إيازٍ، ورفضه حيدرة اليمنيُّ.والآخر: "أنَّ هــذه الأسماء لمَّا كانت لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً، أشبهتْ الحروف لأنَّها لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً"[٩١]. وهذا هو الوجه الذي اختاره ابن إيازٍ كما مرَّ، وهاتان العلتان هما معتمد أكثر النحاة[٩٢]، فقد ساير النحاة في توجيهاتهم في مفهوم العلة الموجبة في بناء الأسماء الموصولة.

٢-علة لزوم كون صلة الموصول جملة خبرية:صلة الموصول الاسمي لا تكون إلا جملة صريحة، وهــذه الجملة ضربان : جملة اسمية، أو جمــلة فعلـــية، وقــد تأتي شبه جمــلة، على أنَّ الجمــلة هي الأصل[٩٣].

والاسم الموصول والصلة مترابطان، أمَّا الموصول فمــربوط بالصلة من جهة الاحتياج، والصلة مربوطة بالموصول من جهة التبعية وعدم الاستقلال عنه، ووسيلة الربط بينهما هو الضمير المسمى بالعائد، وقد اشترط أكثر النحاة في جملة صلة الموصول أن تكــون خــبرية[٩٤]، لفظاً ومعنىً صالحةً لأن يحكم علــيها بالصدق أو الكذب[٩٥].

وقد ذكر ابن إيازٍ لزوم كون الصلة جملة، ولــزوم كون هــذه الجملة خبرية، وعلل لكلا اللِّزومين، وذلك على النحو الآتي :

أ- علة لزوم كون الصلة جملة :ذكرها بقوله :"فإن قيل :فما العلة في لزوم الصلة للجملة ؟. قيل : لأنَّ المفرد لا بدَّ له مــن إعرابٍ، فلو وصل به لم يخلُ من أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، والموصول لا يخلو إمَّا أن يكون مثله أو مخــالفاً له، فإن كان مثله فهو تابع، ولا يلزم، ومن حيث إنَّه صلة يلزم، وذلك مناقضة، وإن كان مخالفاً فلا بدَّ مــن تقدير عامل، ومهما قدرت كان جملةً "[٩٦].

فالعلة في عدم مجيء الصلة مفرداً أنَّ المفرد لا بدَّ له من موقع في الإعراب، فإنْ جيء به صلة فإنَّه سيكون تابعاً للموصول إنْ شابهه في الإعــراب، والتابع لا يلزم متبوعه إذ يمكن الاستغناء عنه، والصلة لا يمكن الاستغناء عنها، فلم يكنْ بدٌّ من أن يكون جملةً، وإنْ كان مخالفاً للموصول إعراباً فلا بدَّ من تقدير عامل له، وتقدير العامل يعــود به إلى حيِّز الجملة. فالعلة إذنْ تتعلق بطبيعة نسيج العربية، وأسلوبها في التأليف بين كلماتها وجملها. ويلحظ على تعليل ابن إياز طغيان الأسلوب الجدلي في معالجة قضايا اللغة، وهو أسلوب أكثر ملائمة لمعالجة قضايا المنطق والفلسفة مــــنه في معالجة قضايا اللغة.

وقــد علل ابن الحاجب احتياج الموصول إلى جملة؛ "لأنَّه وضع ليتوصل به إلى تصيير الجملة المقدرة نكرةً معرفةً، فهو بمثابة الألف واللام مع المفرد"[٩٧].

---

(90)- أسرار العربية : ٣٨٤.

(91)- أسرار العربية : ٣٨٤.

(92)- ينظر : شرح المقدمة المحسبة: ١٧٧، والبيان في شرح اللمع: ٥٦٨، وترشيح العلل : ٦٦، وشرح المفصل: ٢/ ٣٧١، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٦٠/١، وشرح ابن الناظم: ٦٤، والبسيط : ١/ ٢٨١، والكنَّاش: ١/ ٢٦٣، وتوضيح المقاصد: ٤٦/١، وشرح شذور الذهب للجوجريِّ :١/ ٢٧٣.

(93)- ينظر : شرح جمل الزجاجيِّ : ١/ ١٧٩، وارتشاف الضرب : ٢/ ٩٩٦، والنحو الوافي : ٣٧٣/١.

(94)- ينظر : شرح الأشمونيِّ : ١/ ٧٥، والنحو القرآني قواعد وشواهد :٩١.

(95)- ينظر : النحو الوافي : ٣٧٤.

(96)- المحصول : ٢/ ٨٣٩.

(97)- الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٤٦٠.

أمَّا شبه الجملة من الظرف والجارِّ والمجرور فإنَّما ساغ جعلهما صلة "لأنَّهما يجب هنا تعليقهما بفعل مقدر مسند إلى ضمير الموصول، والتقدير : الذي استقرَّ عندك، أو في الدار"[٩٨].

أمَّا الرضيُّ فكانَ أكثر استجابة لداعية المعنى منه لداعية الصنعة النحوية، إذ علل ذلك بالمشاكلة بين دلالة الموصول على الحكم بالوضع، وبين تضمن الجملة للحكم أصلاً بقوله :"لأنَّ الحكم على شيءٍ بشيء من مضمونات الجمل، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها، والمصدر مع فاعله، ولمَّا كان اقتضاء الموصول للحكم وضعياً أصلياً لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم إلا ما يكون تضمُّنه له أصلاً لا بالشبه"[٩٩]. فالعلة عنده أنَّ الموصول وضع للدلالة على معان تركيبية؛ فناسب وصله بالجمل التي هي محالُّ هذه المعاني.

وصاحب حماة[١٠٠] علل ذلك من خلال الوظيفة التي تؤديها الموصولات في التركيب وهي "وصف المعارف بالجمل"[١٠١]، بقوله :"وإنَّما وجب أن تكون جملة؛ لأنَّ(الَّذي) وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل التي هي نكراتٌ في الأصل"[١٠٢]، وهذا يصلح لتعليل وقوع الاسم الموصول هذا الموقع أكثر من تعليل وقوع الصلة جملة، أو يكون تعليلاً لعدم وقوع المفرد صلة كما فعل الأنباريُّ[١٠٣].

ب- علة لزوم أن تكون الجملة خبرية :وعلة كون جملة الصلة خبرية ذكرها ابن إياز قائلاً:"وعلته أنَّ الصلة معرِّفة للموصول؛ ولذلك قال الجزوليُّ في حواشيه :ولا بدَّ أن تكون معلومةً للمخاطب. وما عدا الخبر لا يحصل به بيان ولا إيضاح، فكيف التعريف الذي هو أبلغ منهما؟"[١٠٤].

فالعلة في لزوم الجملة الخبرية هي أنَّ غير الخبرية من الجمل لا تفيد الموصول تعريفاً ولا بياناً؛ "لأنَّ الموصول يخبر به وعنه، ولو كانت الجملة الإنشائية جزءاً منه لما صحَّ ذلك، ولأنَّالصلة يجب أن تكون موضحةً للموصول، وما عدا الخبرية كالأمر والنهي وغيرهما من الجمل الإنشائية غير موضح"[١٠٥]، فلا بدَّ أنْ تكون الصلة "معلومة عند المخاطب؛ لأنَّ الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه بعد ذلك ... فكذلك لا تقول : (جاءني الذي قام) إلا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه؛ لأنَّ (جاء) خبرٌ، و(قام) صلة"[١٠٦].

فالعلة إذاً علة مراعاة المعنى ورفع الإبهام عن المخاطب. وإذا استقرينا العلة عند النحاة وجدناهم لا يكادون يخرجون عن هذه العلة، فقد أشار إليها سيبويه[١٠٧] وتابعه النحاة[١٠٨].

---

[98]- توضيح المقاصد : ١٤٥/١، وينظر : شرح المقدمة المحسبة : ١٧٨.

[99]- شرح الرضيِّ : ٣/ ٢٤٢، وينظر : الحدائق الندية : ٤٨٨.

[100]- إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، مؤرخ جغرافي، نحوي، قرأ التاريخ والأدب وأصول الدين، واطلع على كتب كثيرة في الفلسفة والطب، وعلم الهيأة، له الكنَّاش في النحو والصرف. ينظر : الوافي بالوفيات ١٧٣/٩، والأعلام : ١/ ٣١٩.

[101]- سرُّ صناعة الإعراب : ١/ ٣٥٣، ودلائل الإعجاز : ١٩٩.

[102]- الكنَّاش : ١/ ٢٦٤.

[103]- ينظر : أسرار العربية : ٣٨٠.

[104]- المحصول : ٢/ ٨٣٩.

[105]- الكنَّاش : ١/ ٢٦٤.

[106]- شرح المفصل : ٣٩٣/٢، وينظر : شرح التصريح : ٣٩٩/١.

[107]- ينظر : كتاب سيبويه : ١٠٦/٢.

[108] -ينظر: البيان في شرح اللمع : ٥٩٢، والصفوة الصفية : ٦٤٠/٢، والبسيط في شرح الكافية : ٩٧/١، والتذييل والتكميل : ٣/ ٧، وتمهيد القواعد : ٢/ ٦٤٧، وشرح الإعراب في قواعد الإعراب للكافيجيِّ : ١٢٧، وحاشية الصبان : ١/ ٢٦٢.

وفي المسألة خلاف، فقد جوَّز الكسائيُّ الوصل بجملة الأمر والنهي نحو : الذي اضربْهُ أو لا تضربْهُ زيدٌ. وجوَّز المازنيُّ الوصل بجملة الدعـــاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو: الذي يرحـــــمه الله زيدٌ[١٠٩]، وجـــوَّز ابن خروف(ت٦٠٩ه) وقوع الجملة التعجبية صلةً ومنعه ابن بابشاذ(ت٤٦٩ه) وسائر المتأخرين[١١٠].

٣-علة عدم جواز تقدم الصلة على الموصول :ذكر النحاة أنَّ من شروط جملة الصلة أنْ تتأخر وجوباً عن الموصول، فلا يجوز تقديمها أو تقديم شيءٍ منها على الموصول، إلا إذا كان بعض مكملاتها ففي تقديمه خلاف[١١١]، وكذلك منعـــــــوا الفصل بين الموصول والصلة، أو بين متعلقات الصلة بأجنبي[١١٢].

وعلة عدم تقدم الصلة على الموصول ذكرها ابن إيازٍ بقوله :"لمَّا كانت الصلة مع الموصول كالاسم الواحد لم يقدموا الصلة على الموصول ولا شيئاً منها عليه؛ ولذلك لم يجـــز :(سوطاً مررت بالذي ضربته)؛ لأنَّ (سوطاً) منصوبٌ بـــ(ضربتُه) وهو صلة (الذي)، وكذلك لا يجوز الفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي"[١١٣].

فالعلة عـــند ابن إيازٍ تتمثل في شدة الارتباط بين الموصول وصلته، إذ جريا "مجرى (جع) من (جعفر)"[١١٤]؛لأنَّ الموصول لا يفـــيد فائدة تامة إلا بصلته كما أنَّ (جع) لا يفيد إلا بضمه إلى (فر)، أشار إلى ذلك ابن السرَّاج بقـــوله :"ولا يجوز أن تُقدَّم[١١٥] على الموصول لأنَّها كبعضه"[١١٦].

وإلى مثل ذلك ذهب جامع العلوم فذكر :"ولا يجوز تقديم الصلة، ولا شيء منها على المـــوصول ...؛ لأنَّ الصلة مـــــع الموصول بمنزلة اسم واحدٍ، وكما لا يجوز تقديم بعض اسم على بعضٍ، فكذلك أيضاً، لا يجوز تقديم الصلة، أو بعض منها على الموصول"[١١٧].

وذكر الســـيوطيُّ أنَّ الصلة والموصول، حـــرفياً كان أو اسمياً، كجزء اسم، فأشبه شيءٍ بهما الاسم المركب تركيباً مزجياً من حيث شدَّة الملازمة [١١٨].

ويبدو أنَّ تشبيه السيوطيِّ لمنزلة الصلة من الموصول بالاسم المركب تركيباً مزجياً أكـــثر توفيقاً من تشبيه غيره من النحاة بأنَّهما بمنزلة الاسم الواحد كـــ(جعفر)؛ ذلك أنَّ الصلة شيءٌ مستقلٌ تماماً عـــن الموصول قبل التركيب، فلمَّا دخلا في تركيب الكلام، وصارت لهما وظيفة جديدة فيه، امتزجا وصارا بمنزلة الاسم المركب تركيباًمزجياً فقـــد كانا قبل النحت كلمتين مختلفتين، فاستجدَّ لهما مـــن الأحكام ما لم يكن لهما، منها عـــدم جواز تقديم صلة الموصول عليه[١١٩].

---

[109]- ينظر : همع الهوامع : ١/ ٢٨٠.

[110]- ينظر : شرح الرضيِّ : ٣/ ٢٤٣.

[111]- ينظر : شرح المفصل : ٢/ ٣٨٨.

[112]- ينظر : همع الهوامع : ١/ ٢٨٥- ٢٨٦، والنحو الوافي :١/ ٣٧٨.

[113]- المحصول : ٢/ ٨٤٢.

[114]-المحصول : ٢/ ٨٣٣.

[115]- أي : الصلة.

[116]- الأصول في النحو : ٢/ ٢٢٣.

[117]- شرح اللمع للباقوليِّ : ٧٥٠- ٧٥١.

[118]- ينظر : همع الهوامع : ١/ ٣٠٢.

[119] - ينظر :المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وعلة عدم تقدم الصلة على الموصول علة رتبة عند الرضيِّ، ذلك أنَّ رتبة الموصول قبل رتبة الصلة، والصلة مبينة للموصول فينبغي أن تتأخر عنه(١٢٠). وإلى مثل ذلك ذهب ابن شرف شاه(١٢١)، ولكنَّ العلة التي ذكرها ابن إياز هي العلة التي اعتلَّ بها من تناول هذه المسألة من النحاة(١٢٢).

أمَّا تقديم الظرف، أو الجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول فقد ذهب البصريون إلى منعه منعاً مطلقاً(١٢٣). وتأولوا النصوص القرآنية التي يدلُّ ظاهرها على تقديم متعلق الصلة عليها نحو قوله تعالى : ﴿ھ ھ ے ے ۓ﴾[يوسف]، فجعلوا الجار والمجرور في هذه الآية الشريفة ونظائرها متعلقين بمحذوف متقدم عليهما يشبه الموصول وصلته المذكورين بعدهما، فقالوا إنَّ التقدير في الآية :(وكانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين)(١٢٤).

وذهب الكوفيون، والمازنيُّ والمبرِّد من البصريين إلى جواز ذلك، واختاره السيوطيُّ معللاً ذلك بأنَّ الظرف والجارَّ والمجرور مما يتوسع فيه(١٢٥).

وتابع الأستاذ عباس حسن الكوفيين، وأخذ على البصريين تمسكهم برأي يقوم على أساس التكلف في التأويل بغير داعٍ(١٢٦)، وما ذهب إليه هو الحق؛ إذ ليس بعد شواهد القرآن إلا الإذعان، وعدم التقدير أولى من التقدير(١٢٧).

المبحث الثالث/التعليل النحوي في الكنايات

١-علة بناء (كم) : كمْ كنايةٌعن العدد المبهم في الجنس والمقدار، تقع على القليل منه، والمتوسط، والكثير،وهي على قسمين:استفهامية، وخبرية(١٢٨).وهذانِ القسمان "يشتركان في خمسة أمور:كونهما كنايتين عن عددٍ مجهول الجنس والمقدار، وكونهما مبنيين، وكون البناء على السكون، ولزوم التصدير، والاحتياج إلى التمييز"(١٢٩)، وكلاهما مبنيان كما مرَّ، وعلة بنائهما ذكرها ابن إياز بقوله :" فبناء الاستفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام، وبناء الخبرية إمَّا حملاً لها على أختها؛ ليطرد الباب، وإذا جاز حملالاسم على الحرف، فحمل الاسم على الاسم أولى، وإمَّا حملاً على (ربَّ) حيث اختصا بالنكراتِ ووقعا أولاً، و(ربَّ) للتقليل، وكمْ لضدِّه"(١٣٠). فهو يعلل لأمرين :

أحدهما : بناء (كم) الاستفهامية، فذكر أنَّها إنَّما بنيت لتضمنها معنى الحرف، وهو همزة الاستفهام، متابعاً بذلك صاحب الفصول، فقد ذكر ابن معطٍ أنَّ من العلل الموجبة لبناء الاسم تضمنه معنى الحرف(١٣١)، لأنَّ الاستفهام معنى فكان حقه أن يوضع له حرف يدلُّ عليه(١٣٢)؛ "ذلك لأنَّ عادتهم جارية

---

(120)- ينظر : شرح الرضيِّ : ٣/٢٥٠.

(121) - ينظر : البسيط في شرح الكافية : ٢/ ١٠١.

(122) - ينظر : البيان في شرح اللمع : ٥٩٢، واللباب : ٢/ ١٢٨، وشرح التصريح : ١/ ٣٩٦.

(123)- ينظر : همع الهوامع : ١/ ٢٨٧.

(124)- ينظر : شرح التصريح : ١/ ٣٩٦، والنحو الوافي : ١/ ٣٨٠ هامش رقم (١).

(125)- ينظر : همع الهوامع : ١/ ٢٨٧، والنحو الوافي : ١/ ٣٨٠ هامش رقم (١).

(126)- ينظر : النحو الوافي : ١/٣٨٠ هامش رقم (١).

(127) - ينظر : شرح الأشموني : ٢/ ٤١.

(128)- ينظر : الجنى الداني : ٢٦١، وقراضة الذهب في علمي النحو والأدب : ٢١٧- ٢١٨.

(129)- أوضح المسالك : ٢/ ٣٢٥ – ٣٢٦ ، وينظر : مغني اللبيب : ١/ ٣٧٠.

(130)- المحصول : ٢/ ٩٤٤- ٩٤٥.

(131)- ينظر: المصدر نفسه : ١/ ٢٣٩، والخصائص : ٣/ ٥٢.

في الأغلب في كــلِّ معنى يدخلُ الكلام، أو الكلمة أن يوضع له حرف يدلُّ عليه كالاستفهام في : أزيدٌ ضاربٌ؟، والنفي في :ما ضربَ عمرٌو"[١٣٣]، فلمَّا تضمنتْ أسماء الاستفهام –ومنها كم–معنى همزة الاستفهام وجب لها البناء[١٣٤].

فالعلة علة شــبه معنوي للحرف، إذ تضمن معناه، "ومعنى التضمن هو أن يؤدي ما يؤديه الحرف مــن المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحــرف معه"[١٣٥].

وتضمن الاسم لمعنى حرف عــده ابن معط، وتابعه ابن إيازٍ، من علل البناء المستقلة التي عــددها عنده خمس علل[١٣٦]، مخالفاً في ذلك ابن جني[١٣٧] الذي جعل للــبناء علة واحــدة وتابعــه ابن مالك[١٣٨]، أمَّا السيوطيُّ فقد جعل تضمن معنى الحرف وجهاً من وجــوه الشبه للحرف لا علةً مستقلةً[١٣٩]. وهذه العلة التي ذكــرها ابن إياز قال بها غير واحدٍ من النحاة[١٤٠].

والآخر : بناء (كم) الخبرية، فقـــد ذكر عللاً في بنائها :

أوَّلها : حمــل (كم) الخــبرية على (كم) الاستفهامية، فكما جاز حمــل (كم) الخبرية على (ربَّ) وهي حــرفٌ، فالأولى حملها على(كم) الاستفهامية إذ هي اسم مثلها.

وثانيها : حمــل (كم) على (ربَّ) "لأنَّها نقــيضة (ربَّ) لأنَّ (ربَّ) للتقــلــيل و(كم) للتكثير، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملــونه على نظــيره، فبنيت (كم) حملاً على (ربَّ)"[١٤١]. أو حملاً على (ربَّ) إذ تناظرا في الدخول على النكرات.

وهذه العلل هي علل سيبويه، إذ ذكر في الكتاب :"اعلم أنَّ لكم موضعين : فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة كيفَ وأين. والموضع الآخر : الخبر، ومعناها معنى ربَّ"[١٤٢].وقد توهــم بعض الباحثين أنَّها بنيت لتضمن معنى (ربَّ)[١٤٣]، هكذا فهم كلام سيبويه، والصواب – واللهُ أعلم – أنَّ سيبويه يرى اشتراكهما في الدلالة على العدد المبهم، ولكنَّ إحداهما للتكثير والأخــرى للتقليل، فحمــل العرب (كم) على (ربَّ) حمل النقيض على نقيضه، زدعلى ذلك أنَّ (ربَّ) حرف فالبناء فيه أصيلٌ، فبنيت (كم) لذلك، ولم تتضمن معنى ربَّ.

---

(132)– ينظر : شرح الرضيِّ : ٣/ ٢١٩.

(133)– شرح الرضيِّ : ٣/ ٢١٩.

(134)– ينظر :شرح اللمع للباقوليِّ : ٢١٢، وارتشاف الضرب : ٢/ ٦٧٥.

(135)– المحصول : ١/ ٢٤٢– ٢٤٣.

(136)– ينظر: المصدر نفسه.

(137)– قال ابن جني :"إنَّما علة بناء الاسم تضمنه معنى الحرف أووقوعه موقعه هذا هو علة بنائه لا غير وعليه قول سيبويه والجماعة ". الخصائص : ٣/ ٥٢.

(138)– ينظر :إرشاد السالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك : ١/ ٨٧، وهمع الهوامع : ١/ ٤٨.

(139)– ينظر :همع الهوامع : ١/ ٥١.

(140)–ينظر : علل النحو : ٥٤٨، والمقتصد : ١/ ١٢٧، والبيان في شرح اللمع :٤٠، والغرة المخفية : ٢/٥٧٥، والإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٥٠٢، وشرح جمل الزجاجيِّ : ٢/ ٤٦، وتوضيح المقاصد : ١/ ٥٣، وحاشية الصبان : ٧٩.

(141)– أسرار العربية : ٢١٤.

(142)– كتاب سيبويه : ٢ / ١٦٥.

(143) – ينظر : التعليل النحويُّ عند المبرِّد في كتابه المقتضب (رسالة ماجستير) : ٦٥.

وقد تابع النحاة سيبويه بالقول بهذه العلة كالورَّاق، وجامع العلوم، والأنباريُّ، وابن الحاجب، وابن عصفور[١٤٤]، بينما جعل ابن أبي الربيع علة بنائها الافتقار[١٤٥].

المبحث الرابع/التعليل النحوي في الظروف

١- علة بناء حيث:حيث ظرف مكان عند جمهور النحويين[١٤٦]، وذهب الأخفش إلىأنَّها قد ترد للزمانِ[١٤٧]، واحتجَّ بقول طرفة بن العبد[١٤٨] :

لِلْفتى عَقْلٌ يَعِيشُ بهِ حَيْثُ تَهدي سَاقَهُ قَدمُه

أي:حينَ تهدي[١٤٩]. وحيث مبنيَّة على الضمِّ في اللغة العالية[١٥٠]، وحكى الكسائيُّ (حيثِ) بالكسر بناءً[١٥١] ومن العرب من يعربها[١٥٢].

أمَّا علة بنائها فقد ذكرها ابن إياز- متابعاً ابن الدهان- بقوله:"وإنَّما بنيت للزومها الإضافة إلى الجمل والإضافة إلى الجمل توجب البناء؛ لأنَّ الإضافة إليها كلا إضافة، إذ المقصود من الإضافة التخصيص، أو التعريف، والجمل على غاية التنكير؛ لأنَّ المعنى لا يستفادُ منها، وتقع صفاتٍ للنكرات، فكأنَّها حينئذٍ مقطوعة عن الإضافة"[١٥٣].

ومعنى ذلك أنَّها بنيتْ تشبيهاً لها بالغايات كـــ(قبلُ)، و(بعدُ)، المقطوعة عن الإضافة، لأنَّ الإضافة الحقيقية التي تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً إنَّما هي الإضافة إلى المفرد، ولمَّا كانت الجمل نكراتٌ[١٥٤]، كانت الإضافة إليها كلا إضافة لأنَّها لم تؤدِّ غرض الإضافة الدلالي وهو تعريف النكرات أو تخصيصها، وقد كان حقُّ (حيث) أنْ تضاف إلى مفرد كحال غيرها من ظروف المكان نحو: (أمامَك) و(خلفَك)، فحين أضيفت إلى الجمل بُنيتْ[١٥٥].

وهذا الذي علل به ابن إيازٍ بناء (حيث) سبق ابنُ الحاجب إلى ردِّه؛ لأنَّ بناء الغايات إنَّما هو لتضمنها معنى مضافها بعد حذفه، وهذا لا يستقيمُ مع حيث لأنَّ مضافها مذكور وهو الجملة، وصرَّح أنَّ هذا الوجه يصلح لأنْ يكون علة لضمِّ (حيثُ) لا لبنائها[١٥٦].

وقد ذكر ابن يعيش ثلاث علل لبنائها إحداها ما ذكره ابن إيازٍ والعلتان الأخـــريان هما:

•-علة افتقار، فهي مبهمة تقع على الجهات الست وعلى كلِّ مكانٍ فضاهت بإبهامها (إذ) المبهمة في الأزمنة الماضية كلِّها، فاحتاجت إلى جملة توضحها كاحتياج (إذ) إلى جملة توضحها، "وحين افتقرت إلى الجملة بعدها

---

(144)- ينظر :علل النحو : ٥٤٨، وشرح اللمع : ٢١٢، وأسرار العربية : ٢١٤، والإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٥٠١، وشرح جمل الزجاجيِّ : ٢/ ٤٦.

(145) – ينظر : الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : ٢/ ١٨٢.

(146)- ينظر : قراضة الذهب: ١٣٨، والجملة الفعلية : ٢٢٢.

(147)- ينظر : مغني اللبيب : ٢/ ٢٩٩.

(148)- ديوانه :٧٣.

(149)- ينظر : همع الهوامع : ٣/ ٢٠١، وخزانة الأدب : ٧/ ١٩.

(150)- ينظر : لسان العرب : مادة (حيث)١٤٠/٢.

(151)- ينظر : قراضة الذهب : ١٣٧.

(152)- ينظر :مغني اللبيب : ٢/ ٢٩٩.

(153)- المحصول : ١/ ٢٦٤.

(154)- ينظر : الأصول في النحو: ٢/ ٣١، وحاشية الصبان : ٢/ ٣٦٠.

(155)- ينظر : شرح المفصل : ٣/ ١١٤- ١١٥، وينظر : شرح المزج : ٦٧٢.

(156)- ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٤٨٨.

أشبهتْ (الذي) ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها، فبنيت كبناء الموصولات"[١٥٧]. فالعلة في بنائها علة شبه بالحرف من حيث الافتقار إلى ما بعده.

•- إنَّها بنيتْ لخروجها عن نظائرها؛ لأنَّه"ليس شيءٌ من ظروف الأمكنة يضاف إلى جملة إلا (حيثُ)، فلمَّا خالفت أخواتها؛ بنيت لخروجها عن بابها. ووجب أنْ يكون بناؤها على السكون؛ لأنَّ المبني على حركة ما كان له أصل في التمكن، وحالة يكون معرباً فيها، نحو:(يازيدُ)، ... فأمَّا (حيث) فلمَّا لم تكن لها هذه الحالة؛ كانت ساكنة الآخر إلا أنَّه التقى في آخرها ساكنان، وهما الياء والثاء، فمنهم من فتح طلباً للخفة لثقل الكسرة بعد الياء كـ(أينَ) و(كيفَ)، ومنهم من شبَّهها بالغايات، فضمَّها كـ(قبل) و(بعد)"[١٥٨]. وهذا يدلُّ على أنَّ المتأخرين من النحاة هم من مصادر ابن إياز في علله، فابن الدهان نحويٌّ متأخرٌ وقد نقل عنه ابنُ إياز.

٢ -**علة بناء الغايات:**من الظروف المبنية الغايات، والغايات "هي : قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، ومن عَلُ. ومن الغايات : وأبدأ بهذا أوَّلُ. وقد جاء ما ليس بظرفٍ غايةً نحو : حسبُ، ولا غيرُ، وليس غيرُ"[١٥٩].

وإنَّما سميت هذه الألفاظ غايات؛ "لأنَّ غاية كلِّ شيءٍ ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أضيفتْ كانت غايتُها آخر المضاف إليه؛ لأنَّ به يتم الكلام، وهو نهايته. فإذا قطعت عن الإضافة، وأريد معنى الإضافة، صارت هي غايات ذلك الكلام، فلذلك من المعنى قيل لها غايات"[١٦٠]. فهذه الظروف[١٦١] بعد أن كانت موصلات إلى الغايات وهي الألفاظ المضافة إليها، صارت هي بنفسها غايات بعد حذف المضاف إليه منها. ولهذه الظروف حالات :

١-إن صُرِّح بمضافها فهي معربة منصوبة على الظرفية.

٢- وقد يُقطع عنها المضاف إليه وينوى لفظه، فتعرب ولا تنون لانتظار المضاف إليه.

٣- وإن قطعتْ عن الإضافة لفظاً ومعنى، قصداً للتنكير فتكون معربة كالقراءة :﴿ للهِ الأمرُ من قبل ومِن بعدُ (٤) ﴾[الروم]، بتنوين الكسر في (قبل) و(بعد)[١٦٢].

٤- وقد يحذف المضاف إليه وينوى معناه، فعند ذلك يبنى على الضمِّ[١٦٣] نحو قوله تعالى:﴿ **لِلهِ الأمرُ مِن قبلُ وَمِن بَعدُ(٤)**﴾[الروم].وهذه الظروف حين تكون معربة فهي على أصلها[١٦٤] لأنَّها أسماء فلا يُسأل عن علة إعرابها، وإنَّما يُسأل إذا كانت مبنية عن علة بنائها، وابن إيازٍ علل في حديثه عنها بأمرين : لبنائها،ولتخصيص الضمِّ في البناء.

أ-**فأمَّا علة بناء الغايات:**فقد ذكر ابن اياز علة بناء (قبلُ)، و(بعدُ)[١٦٥] بقوله : "وإنَّما يبنيان إذا قطعا عن الإضافة؛ لأنَّ المضاف بقي كالزاي من (زيدٍ)، وبعض الاسم لا يعرب، وإنَّما يعرب بكماله، وقيل: بنيا

---

(157)- شرح المفصل : ٣/ ١١٤، وينظر : البيان في شرح اللمع : ٣٤، والإيضاح في شرح المفصل : ٢/ ٤٨٨.

(158)- شرح المفصل : ٣/ ١١٤.

(159)- المفصل : ١٥٦ – ١٥٧.

(160)- شرح المفصل : ٣/ ١٠٤.

(161)- حسبُ وغيرُ في قولنا : لا غيرُ، وليس غيرُ، ليسا ظرفين، لكنهما بنيا على الضم لَمَّا قطعا عن الإضافة. ينظر : الكَنَّاش : ١/ ٢٨٦.

(162)- قراءة أبي السمال، والجحدريِّ، وعون العُقيليِّ. ينظر: البحر المحيط : ٣٧٥/٨. ومعجم القراءات القرآنية : ٤/ ٣٠.

(163)- ينظر : أوضح المسالك : ١/ ٥٥-٥٦، وهمع الهوامع : ١٩٢/٣.

(164)-ينظر : البيان في شرح اللمع : ٣٥، واللباب : ٢/ ٨١- ٨٢.

(165)- أشار ابن إياز إلى بقية الظروف التي تدعى (غايات)، إذ ذكر أنَّها ملحقة بقبل وبعد؛ ففي كلامه على قبل وبعد شمول لغيرهما من الغايات .ينظر : المحصول : ١/ ٢٦٥.

لأنَّهما تضمنا معنى الإضافة الدالة على التعريف كما بُنيَ (أمس) لتضمنه الألف واللام، فإذا أضيفا أعربا كما إذا ظهـــر الألف واللام أعرب"[١٦٦].

فالعلة عند ابن إياز علة شبه بالحرف؛ لأنَّ شـــدَّة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه جعلتْ من المضاف كحرفٍ من الكلمة عند قطعه عن المضاف إليه؛ فسلب لذلك الإعراب الذي هو أصل فيه. أو يكون شبهاً معنوياً، وهـــو تضمن معنى من المعاني التي حقها أن يُدلَّ عليها بالحـــروف، والإضافة كذلك؛ إذ هي بمعنى اللام.

وإذا استقرينا علل النحاة في بناء الغايات وجدناها مختلفة، لكنَّ العلة الأشيع بينهم هي علة شبه الحرف، وإنْ اختلفـــوا في وجوه الشبه التي أوجبت البناء، وهـــي على النحو الآتي :

•-إنَّها بنيتْ عند اقتطاعها عـــن الإضافة؛ لأنَّها أشبهتْ الحـــرف في صيرورتها "كوسط الكلمة، ووسط الكلمة لا يكون إلا مبنياً"[١٦٧]، وإلى هذا ذهب ابن الشجريِّ، والأنباريُّ، وأبو البقاء العكبريُّ، وابن يعيش، وصاحب حماة[١٦٨].

•-إنَّها بنيت بعد قطعها عـــن الإضافة لأنَّها أشبهت الحـــرف في الافتقار إلى معنى المضاف إليه المحذوف[١٦٩]. وهو تعليل الشـــريف عمر الكوفيُّ[١٧٠]، وابن النحَّاس، ونقلها السيوطيُّ[١٧١]عن ابن هشام الخضراويِّ[١٧٢].

•-إنَّها بنيتْ لأنَّها شابهت الحرف شبهاً معـــنوياً والشبه المعنوي هو "أن يتضمن الاسم معنىً من معاني الحروف"[١٧٣]، وإلى هذا ذهب ابن الحاجب، إذ رأى أنَّ "علة بناء هذه الظروف تضمنها معنى الحرف بتضمنها معنى المضاف إليه ... تضمن (أينَ) لحرف الاستفهام "[١٧٤].

•-إنَّ علة بنائها ما نقله السيوطيُّ عن ابن مالك مـــن أنَّه جعل البناء فيها لثلاثة أوجه من الشبه بالحرف مجتمعة، فالوجه الأوَّل : الشبه اللفظيُّ، من حيث إنَّها لا تتصرف بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق، وكـــذا حال الحرف. والوجه الثاني: الشبه الافتقاري من حيثُ افتقارها إلى غيرها في بيان معناها. والوجه الثالث : أنَّها أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها[١٧٥].

---

(166)- المحصول : ١/ ٢٦٥.

(167)- درة الغواص : ١٥٠.

(168)- ينظر : أمالي ابن الشجريِّ : ٢٣٧/١، وأسرار العربية : ٣١، واللباب : ٨٢/٢، والتبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٣٦، وشرح المفصل : ٣/ ١٠٤، والكنَّاش : ١/ ٢٨٦.

(169)- ينظر : شرح الرضيِّ : ٤/ ١٠٦.

(170) - أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد الحسينيُّ العلويُّ من أئمة النحو واللغة والفقه والحديث، له البيان في شرح اللمع، توفي في الكوفة سنة ٥٥٣٩.ينظر: نزهة الألباء : ٣٤٤-٣٤٥، ومعجم الأدباء : ٢٠٦٢/٥.

(171) - ينظر : همع الهوامع : ٣/ ١٩٢.

(172)- محمد بن يحيى بن هشام الخضراويُّ، ويعرف بابن البرذعيِّ، أخذ عن ابن خروف والرنديِّ، وأخذ عنه الشلوبين، له مصنفات في العربية ، توفي في تونس سنة ٥٦٤٦ . ينظر : بغية الوعاة : ١/ ٢٣٠.

(173)-إرشاد السالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك : ١/ ٣٩.

(174)- الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٤٨٧.

(175)- ينظر : همع الهوامع : ١٤١/٣.

•–إنَّها بنيتْ لتضمنها معنى الإضافة التي تدل على التعريف، كما بني (أمسِ) لتضمنه معنى الألف واللام، وهو ثاني ثلاثة وجوه ذكرها العكبريُّ[١٧٦]، فهذه الوجوه كلُّها ترجع إلى علة واحدة هي علة شبه الحرف، إمَّا شبهٍ معنويٍّ، أو افتقاريٍّ، أولفظيٍّ في عدم التصرف وعدم التثنية، أو عــدم الاشتقاق.

•–جعل ابن أبي الربيع القطع عن الإضافة علة بناء بنفسها، فيما يفهم من كلامه إذ يقول :"فالمبني فيها ما تضمن الحرف أو أشبهه، وما قطع عن الإضافة"[١٧٧]، فهو قد جعل القطع عن الإضافة في قــبال تضمن معنى الحرف أو شبهه، وهي علة تعليمية من العلل الأول التي دعا ابن مضاء إلى الاكتفاء بها، يقال لم بني (قبلُ)؟ فيجاب : لأنَّه قطع عن الإضافة.

ويرى الباحثان أنَّ علة أخرى يمكن أن يُعتلَّ بها هنا، وهي علة تقوم على المعنى وذلك أن نقول :إنَّ العربي أراد أن يفرق بين ما قطع عن الإضافة ولم يُنوَ معنى المضاف إليه؛ إذ لا فائدة دلالية أو بلاغية تستدعيه، وبين ما قطع عن الإضافة مع نية معناها؛ لأنَّ غرض المتكلم اللفتُ إليها، فبني الظرف لهذا الغرض فالعلة علة إشعار، والله أعلم.

ب– وأمَّاعلة بناء الغايات على حركة، وعلة تخصيص الضم :أمَّا علة بناء الغايات على حركة، وعلة تخصيص هذه الحركة بالضم، فقــد ذكرهما ابن إياز بقــوله : "وكان بناؤهما على حركة لوجهين :الأوَّل :أنَّ لهما حــالة تمكن، والبناء فيهما حادث. والثاني :أنَّ قبل آخرهما ساكــناً فلو بنيا على السكون لالتقى ساكنان، وكانت الحركة ضمَّة لما تقدم.وقيل : الضمة قوية في باب الإعراب، فيجب أن تكون ضعيفة في باب البناء، و(قبل)، و(بعد) لم يتمكنا في البناء، فجعلتْ الحركة الضعيفة فيهما. وقيل بنيا على ذلك إشعاراً بتمكنهما وأنَّ لهما حالةً إعرابية"[١٧٨].

فالعلة في بناء (قبل) و(بعد) على حركة، وكان الأصل أن يبنيا على سكون؛ لأنَّه الأصل في البناء[١٧٩]، الإشعارُ بأنَّ لهما حالة تمكن والبناء حــادث فيهما. وعلة الإشعار من العلل التي يعتل بها النحاة، وهي من العلل الكثيرة الدور في كلام العرب[١٨٠].

والعلة الأخرى صوتية هي منع التقاء الساكنين، فالعلة علة كراهة، وصحح الأنباريُّ الوجه الأوَّل؛ تمييزاً بينها وبين ما بنيَ وليس له حالة إعراب[١٨١].

وأمَّا علة تخصيص الضمة من دون غيرها من الحركات فهي علة مناسبة؛ لأنَّ أصل (قبل) و(بعد) الإعراب، والبناء حادث فيهما ولأنَّ الضمة قوية في باب الإعــراب، ضعيفة في باب البناء، فالعلة تقــوم على المناسبة بين ضعفهما في البناء وضعف الضمة في باب البناء أيضاً.

وإذا استقرينا العلة عند النحاة نجدها على النحو الآتي :

•–هي عند ابن السرَّاج علة (دفع توهم)، يقول: "فلمَّا حذف منها الاسم المضاف إليه بني الباقي على الضمِّ، وهي الحركة التي لم تكن له قبل البناء، فعلم أنَّها غير إعراب"[١٨٢]، فعلة بنائها على الضم مقطوعة عن

---

[176]– ينظر : اللباب : ٢/ ٨٢.

[177]– البسيط : ١/ ٨٨٠.

[178]– المحصول : ٢٦٥ – ٢٦٦، وينظر : ١/ ٢٥٠.

[179]– ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢/ ١١٠– ١١١.

[180]– ينظر : الاقتراح : ٨٩.

[181]– ينظر : أسرار العربية : ٣١.

[182]– الأصول في النحو : ١/ ٣٣٣.

الإضافة؛ لأنَّ الضم"لا يوهم إعراباً؛ لأنَّ الضم لا يدخلها مضافةً "[١٨٣]. وهـذه علة ابن السرَّاج، والحريريِّ(٥١٦هـ)، والعكبريُّ في أحد ثلاثة وجوه ذكرها، وابن الحاجب، وصاحب حماة ، والأشمونيُّ[١٨٤].

•-والعلة عند مكي القيسيِّ(ت٤٣٧هـ) علة شبه، إذ يرى " إنَّما وجب أن تكون الحركة ضماً دون الكسر والفتح؛ لأنَّهما أشبها المنادى المفرد إذ المنادى يعرب إذا أضيف أو نكِّر، كما يفعل بهما، فبنيا على الضم كما بني المنادى المفرد"[١٨٥].

والذي يراه الباحثان أنَّ علة ابن السرَّاج أكثر ملاءمةً لواقع اللغة من غيرها، فاللغة تتخذ مختلف الأساليب لدفع التوهـم واللبس. وهذا التعليل يصلح أيضاً لفهم سبب بناء المنادى على الضم[١٨٦].

المبحث الخامس

التعليل النحوي في أسماء الأفعال

علة كون أسماء الأفعال أسماءً :هذه الأسماء تقوم مقام الفعل من حيث اقترانها بالزمن، ومـن حيث عملها عمله، من غير أن تقبل علاماته[١٨٧]. وهي من حيث الوضع على قسمين :

أحدهـما : المرتجل: وهـو ما وضع أولاً كاسم فعـلٍ نحو: شتان، وصه، ووي.

والآخر: المنقـول: وينقل من الجار والمجرور نحو: عليك زيداً، أي: الزم زيداً، أو من ظرف المكان نحـو: دونك زيداً، أيْ: خـذه. أو مـن مصدر نحـو: رويد زيدٍ، أيْ: إرواد زيدٍ، بمعنى: إمهـال زيدٍ . ونحـو: بَلْهَ زيداً، أيْ : دعه[١٨٨].

أمَّا من حيث دلالتها على الزمن فهي على ثلاثة أقسامٍ :إمَّا أن يكون بمعنى الفعل الماضي مثل :(هيهات) بمعنى:(بَعـُدَ). أو بمعـنى الفعـل المضارع مثل :(أف) بمعـنى :(أتضجرُ)، أو بمعنى فعل الأمر مثل :(آمين) بمعنى :(استجب)[١٨٩].وأسماء الأفعال مـن مظان الخلاف بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة، فقـد "ذهب الكوفيون إلى أنَّها أفعالٌ حقيقةً، مـرادفةً لما تفسَّر به، وذهب جمهور البصريين إلى أنَّها أسماء، ويسمونها أسماء أفعـال"[١٩٠].وذهـب ابن صابر[١٩١] إلى أنَّها قسم رابع من أقسام الكلمة سمَّاه:(الخالفة)[١٩٢].

وقد تابع ابن إياز جمهـور البصريين في عـدِّها أسماء أفعالٍ، وعـلل ابن إياز ذلك بقوله :"هي أسماءٌ؛ لأنَّ الفعلـية، والحرفية متعـذرتان فيها، أمَّا الحرفية فلأنَّ معناها في نفسها، ولإفادتها مع اسم آخر، والحرف لا يفـيد مع الاسم إلا في النداء، ولأنَّها يضمر فيها، وذلك غـير جائز في الحرف. وأمَّا الفعلية

---

(183)- الكتَّاش : ١/ ٢٧٦.

(184)- ينظر : الأصول في النحو : ١/ ٣٣٣، ودرة الغواص : ١٥٠، واللباب : ٢/٨٢- ٨٣، والإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٤٨٧، والكتَّاش : ١/ ٢٨٦، وشرح الأشمونيِّ : ١/ ٢٦.

(185)- مشكل إعراب القرآن : ٢/ ١١١.

(186)- ينظر : شرح الأشمونيِّ : ١/ ٢٦.

(187)- ينظر : أوضح المسالك :١/٥٦٠، و٢/٢٠٤- ٢٠٥، والنحـو الوسـيط : ٢/ ٢١٢.

(188)- ينظر : القضة المضية : ٤٥٩ - ٤٦٠، والنحو الوسيط : ٢/ ٢١٥- ٢١٦.

(189)- ينظر : المقاصد الشافية : ٤/ ٤٩٧- ٤٩٨، وجامع الدروس العربية : ١/ ١٥٥.

(190)- ارتشـاف الضرب : ٥/ ٢٢٩٨، وينظـر : توضيح المقاصد : ٢/ ٢٣٩، والمساعد : ٢/ ٦٣٩.

(191)- أحمـد بن صابر أبو جعفر النحويُّ، قـرأ عليه أبو جعفر بن الزبير. ينظر: بغية الوعـاة : ١/ ٢٦٧.

(192)- ينظر : همع الهوامع : ٣/ ٨٢- ٨٣.

فلأنَّها ليست على صيغ الأفعال كـ(رويد)، فإنّه (فُعَيل)، و(هيهات)، فإنَّهُ (فَيعال)"[١٩٣]. فالعلة علة تعذُّر، وهو هنا يشرح علة التعذر بأمرين :

الأوَّل : علة كونها ليست حروفاً، وتعليله لذلك من خلال موازنة خصائص هذه الأسماء بخصائص الحروف؛ لأنَّها تدلُّ على معانٍ في نفسها، وليس كذلك الحرف؛ لأنَّهم قد حدُّوا الحرف بأنَّه:"كلُّ كلمة لا تدلُّ على معنى في نفسها، لكن تدل عليه في غيرها"[١٩٤]. وأيضاً فإنَّ الحرف لا يفيد مع اسمٍ آخر نحو:(قد زيدٌ)، فهذا التركيب فاسدٌ، "ووجه فساده أنَّ الحرف لا يسندُ إليه"[١٩٥]، وهذه الألفاظ تفيد مع الأسماء نحو قول جرير[١٩٦] :

فهَيهات هَيهاتَ العقيقُ وأهلُه وهَيهاتَ خِلٌ بالعقيقِ نُواصلُهْ

فأفادت مع كلمة العقيق؛ لأنَّه فاعل لاسم الفعل هيهات[١٩٧]؛ ولأنَّها يضمر فيها الضمير، أي : يقدر، فإنَّ فيها ضميراً تستقل به[١٩٨]، والحرف لا يضمر فيه.

فالعلل التي ساقها هنا علل تتعلق بخصائص هذه الألفاظ الدلالية، أي :من حيث دلالتها على معانٍ في نفسها، وقد باينت الحروف من هذه الجهة. وكذلك من حيث إفادتها مقرونةً مع اسم آخر في تراكيب لغوية، وقد باينت الحرف في هذا أيضاً.

والثاني :علة كونها ليست أفعالاً، فإنَّه أورد هنا علةً لفظية تتعلق بصيغ هذه الأسماء، فكثيراً ما تكون الصيغ قرينة لفظية على الباب[١٩٩]، فقد جاءت مغايرةً لصيغ الأفعال في العربية، فأخرجها ذلك عن حظيرتها، على الرغم من أنَّها تؤدي وظيفة الفعل من ناحية المعنى.

وعند متابعة علة عدم فعلية هذه الأسماء عند النحاة نجدها، في معظمها، عللاً لفظية تتعلق بظاهر اللفظ ولا تمسُّ باطن المعنى، فقد علل سيبويه ذلك بقوله: "واعلم أنَّه لا يجوز لك أنْ تقول:عليه زيداً، تريدُ به الأمرَ، كما أردت ذلك في الفعل حين قلتَ :ليَضربْزيداً، لأنَّ عليه ليس من الفعل، وكذلك حَذَرَه زيداً قبيحةٌ، لأنَّها ليست من أمثلة الفعل"[٢٠٠]. فالعلة أنَّها ليست على صيغ الأفعال. أمَّا المبرِّد فقد علل عدم إلحاقها بالأفعال بعدم تصرفها تصرف الأفعال[٢٠١].

أمَّا ابن يعيش فقد جعل علة اسميتها ثلاثة أشياءٍ :الأوّل :جواز أن تكون فاعلة ومفعولة، والفعل لا يسندُ إلا إلى اسم محض.والثاني :حكاية بنائها عند تميم والحجازيين نحو : (حضارِ) و(سفارِ) في التسمية بها، فبقي على بنائه، ولو كان فعلاً لأعرب لمَّا نقل إلى العلمية. والثالث : تنوينها فرقاً بين المعرفة والنكرة[٢٠٢].ولم يخرج الرضيُّ عمَّا ذكره النحاة، فجعل العلة أنَّ صيغها ليست كصيغ الأفعال،

---

(193)- المحصول : ٢/ ٧٥٣.

(194)- شرح حدود النحو للآبّذيِّ : ٥٥، وينظر : التفاحة في النحو : ١٤.

(195)- المحصول : ١/ ١٩.

(196)-ديوانه :٩٦٥، مع اختلاف في الرواية.

(197)- ينظر : شرح المفصل : ٣/ ١٩.

(198)- ينظر : المصدر نفسه : ٣/ ٤.

(199)- ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٠.

(200)- كتاب سيبويه : ١/ ٢٥٢.

(201)- ينظر : المقتضب : ٣/ ٢٠٣.

(202)- ينظر : شرح المفصل : ٣/ ٤- ٧.

وهـــي لا تتصرف تصرفها، وتتصف بعلامات الأسماء كاللام والتنوين، وأنَّ بعضها بهيأة الظرف أو الجارِّ والمجرور[٢٠٣]. وبهذه العلل أو بعضها اعتلَّ أغلب النحاة[٢٠٤].

والذي ألجأ النحاة إلى هذه التعليلات تمسُّكهم بالقسمة الثلاثية (اسم، وفعـــل، وحرف)[٢٠٥]، وحين نظروا إلى اسم الفعل وجدوا فيه خصائص الاسم اللفظية، ووجدوا دلالة الفعل فيه، فغلـــبوا جانب اللفظ على جانب المعنى؛ حفاظاً على اطراد القواعد، وتماسك الأقسام.غير أنَّ التزام جـــانب اللفظ لم يلقَ قبولاًعند العلماء المحدثين، كما لم يقبلهأسلافهم الكوفيون، فقـــــد أطلق الدكتور مهدي المخزوميُّ عليها: (الأفعال الجامدة)[٢٠٦]، وتابع الكوفيين بقـــــوله : "وأكبر الظـــنِّ أنَّ الكوفـــــيين كانوا على حقٍّ في عـــدِّها أفعالاً حقيقية؛ لأنَّها أفعال في دلالتها واستعمالاتها"[٢٠٧].

والذي يراه الباحثان أنَّ عـــدَّها قسماً رابعاً إلى جنب الأسماء والأفعـــال والحروف، وإحياء مصطلح (الخالفة)، كما فعل الدكتور تمام حسان[٢٠٨]، أنسب لجمع خصائصها وأكثر تيسيراً للدارسين.

الخلاصة

الحمد لله على ما وفَّق، وبعد هذه المسيرة الماتعة مع هذا العلم الكبير من أعلام النحو العربي وتعليلاته في كتابه المحصول في شرح الفصول أخلص إلى أهم النتائج وهي :

١- لم يقتصر ابنإيازٍ في تعليله على تعليل الأحكام النحوية كالوجوب والمنع والجواز، بل اتسع التعليل عنده ليشمل مسائل كالحدود والعوامل وقضاياها ومسائل الخلاف والترجيح وتعليل المصطلحات النحوية وكلام النحاة إذ شكلت هذه المسائل دوافع تدفعه لممارسة الفكر التعليليِّ.

٢- تنوعت أساليب ابن إيازٍ في الإدلاء بالعلة بين النص الصريح عليها، أو النص الظاهر، أو الإيماء إلى العلة إيماءً.

٣- وضحَّ البحث أنَّ ابنإيازٍ من المجوزين لتعليل الحكم بأكثر من علة كما ذهب إليه ابن جني؛ لذلك علل في كثير من مواضع كتابه بأكثر من علة لحكم واحد.

٤- صرح ابن إيازٍ بمصادر تعليلاته بنقلها من مظانِّها مباشرةً، أو بنسبتها إلى العلماء من المتقدمين والمتأخرين على اختلاف مذاهبهم النحوية، وهو مع ذلك قد يهمل نسبة بعض التعليلات اعتماداً على شهرتها بين النحاة.

٥- كشف البحث أنَّ أغلب تعليلات النحاة، ومنهم ابن إيازٍ، ترجع في الحقيقة إلى تعليلات النحاة المتقدمين لا سيَّما سيبويه، فقد علل ابن إيازٍ كثيراً بتعليلات سيبويه إمَّا بشرحها وإما بالتفريع عليها وإما بنقل مضمونها دون تغيير.

٦-تنوعت العلل التي اعتلَّ بها ابن إيازٍ بين علل تعليمية وقياسية وجدلية، وكذلك من حيث البساطة والتركيب؛ إذ اعتلَّ بالعلل البسيطة والمركبة.

---

(203)- ينظر : شرح الرضيِّ : ٣/٤، وينظر : العلة النحوية عند الرضيِّ (رسالة ماجستير) : ١٣١- ١٣٢.

(204)- ينظر : توضيح المقاصد : ٢٣٩/٢، والمقاصد الشافية : ٥/ ٤٩٥، وشرح ابن طولون : ٢/ ١٥٧.

(205)- العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : ١٠٨.

(206)- ينظر : في النحو العربيِّ نقد وتوجيه : ٢٠٢.

(207)- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(208)- ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٣. وقد وسع الدكتور تمَّام حسان من مفهوم (الخالفة) ، فهي عنده تضم أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، وفعلي التعجب، وفعلي المدح والذم، وجعلها قسماً مميزاً من أقسام الكلم الفصيح مبنيً ومعنىً.

٧- الغالب على العلل التي اعتلَّ بها ابن إيازٍ هي العلل التعليمية الأول كعلة الفائدة، وأمن اللبس، والفرق، والاستخفاف، والاستثقال، والاختصار، وغيرها،تليها العلل القياسية كعلة المشابهة التي يقوم عليها قياس الشبه، والعلل التي تتعلق بفكرة الأصل والفرع وبنظرية العامل كعلة الردِّ إلى الأصل، والانحطاط، والاختصاص، وغيرها، إضافة إلى علل هي من نمط العلل الجدلية الثوالث، وهي أقل حضوراً من قسيمتيها، والسبب في ذلك أنَّ غرض ابن إيازٍ من شرحه لكتاب الفصول الخمسون غرضٌ تعليميٌّ.

٨- لم يتعصب ابن إيازٍ لمذهب نحويٍّ على آخر فقد نقل عن الكوفيين والبصريين، إلا أنَّ ميله للبصريين كان أوضح، ومع ذلك ربما نجده يخالف الفريقين ويتفرد بآرائه مما يظهر شخصيته العلمية واضحة جداً في الكتاب،ولم يمنع تأخر عصر ابن إيازٍ ومتابعته للنحاة السابقين من أن ينفرد ببعض التعليلات التي يحسب الباحث أنَّها من اجتهاداته في التعليل.

والحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن المجيد.

أوَّلاً : المصادر والمراجع المطبوعة :

ابن الأنباري وجهوده في النحو، د. جميل علوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨١م.

الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

الإتقان في النحو وإعراب القرآن، د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد، ١٤٣١ه- ٢٠١٠م.

ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، أبو حيَّان محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥ه)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة،١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

إرشاد السالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت٧٦٧ه) تحقيق د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٢ه - ٢٠٠٢م.

أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧) تحقيق د. محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، مطبعة الشرق، حلب، ط١، ١٩٧٩م.

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة،مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، قدم له وشرحه ووضع فهارسه د. صلاح الدين الهوَّاري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٢ه-٢٠١١م.

أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد الحسيني العلوي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه)، وبذيله مصباح السالك إلى أوضح المسالك، د. بركات يوسف هبود، الطبعة الثانية،دار ابن كثير، دمشق، ١٤٢٩ه-٢٠٠٨م.

الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية،عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب أبو عمر عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني(ت٦٤٦ه)، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٣١ه- ٢٠١٠م.

الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، الطبعة الثالثة،دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

البحر المحيط في التفسير، أبو حيان،أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت،١٤٢٠ هـ.

البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م.

البسيط في شرح الكافية، ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الاسترابادي (ت٧١٥ه) تحقيق د. حازم سليمان الحلي، المكتبة الأدبية المختصة، قم، ١٤٢٧ه.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧ه- ٢٠٠٦م.

البيان في شرح اللمع، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي(ت٥٣٩ه)، تحقيق د. علاء الدين حموية، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢٣ه- ٢٠٠٢م.

التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت٦١٦ه)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت، (دت).

تحفة الغريب، في الكلام على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني(ت٨٢٨ه)، تحقيق د. محمد بن مختار اللوحي، ود.محمد عبد الله غنضور، عالم الكتب الحديث، إربد، ١٤٣٢ه- ٢٠١١م.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

ترشيح العلل في شرح الجمل، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧ه)، تحقيق عادل محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمِّ القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.

التعريفات، الشريف علي بن محمد الجرجاني(ت٨١٦ه)، ضبطه وفهرسه محمد بن عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط١، ١٤١١ه-١٩٩١م.

التعليقة على المقرب، بهاء الدين محمد بن إبراهيم المعروفبابن النحاس، تحقيق د. جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة الأردنية، عمَّان، ١٤٣٤ه- ٣٠٠٤م.

التفاحة في النحو، أبو جعفر النحاس النحوي(ت٣٣٨ه)، تحقيق كوركيس عوَّاد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٥ه-١٩٦٥م.

تنبيه الطلبة على معاني الألفية، سعيد بن سليمان السملالي السوسي(ت٨٨٢ه)، تحقيق د. خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية، الرياض، ١٤٢٩ه- ٢٠٠٨م.

جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣م.

الجملة الفعلية، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، ١٤٢٨ه- ٢٠٠٦م.

جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ود. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

حاشية الشيخ يس، الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، بهامش شرح التصريح على التوضيح، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، (دت).

حاشية الصَّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصَّبان(ت١٢٠٦هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).

الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، السيد علي خان المدني الشيرازي(ت١١٢٠ه)، تحقيق وتعليق السيد أبو الفضل سجادي، مطبعة روح الأمين، قم، ١٤٣١ه.

الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ه)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.

درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٨ه- ١٩٩٨م.

دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي(ت٤٧١ه)، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة،دار المدني، جدة، ١٤١٣ه- ١٩٩٣م.

سرُّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، الطبعة الثانية،دار القلم، دمشق، ١٤١٣ه- ١٩٩٣م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧٥ه- ١٩٥٥م.

شرح الإعراب في قواعد الإعراب، أبو عبد الله محمد بن سليمان المعروف بالكافيجي (ت٨٧٩ه) دراسة وتحقيق د. عادل محمد عبد الرحمن الشنداخ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني، بغداد، ١٤٢٧ه- ٢٠٠٦م.

شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي(ت٩٥٣ه)، تحقيق د. عبد الحميد جاسم الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣ه- ٢٠٠٢م.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك(ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري(ت٩٠٥ه)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، (دت).

شرح جمل الزجاجي، أبو محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري(ت٧٦١ه)، دراسة وتحقيق د. علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥ه- ١٩٨٥م.

شرح حدود النحو للأبذي، ابن قاسم المالكي(ت٩٢٠ه)، تحقيق د. خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٩ه- ٢٠٠٨م.

شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي(٦٨٨ه) شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١ه- ٢٠٠٠م.

شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي (ت ٧١٥هـ)، تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١ه)، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العربية، بيروت، ١٤٢٦ه- ٢٠٠٥م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري (ت٨٨٩هـ)، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.

شرح عيون الإعراب، الإمام أبو الحسن علي بن فضَّال المجاشعي(ت٤٧٩ه)، تحقيق د. حنا جميل حداد، دار اليازوري، عمَّان، ٢٠١١م.

شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني(ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (دت).

شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق مجموعة من المحققين، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب القومية في القاهرة، ١٤٣٠ه- ٢٠٠٩م.

شرح اللمع، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي(ت٥٤٣ه)، تحقيق إبراهيم بن محمد أبو عباة، عمادة البحث العلمي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١١ه- ١٩٩٠م.

شرح مغني اللبيب المسمى بشرح المزج، محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، دراسة وتحقيق عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٣٢٩ه- ٢٠٠٨م.

شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت٦٤٣ه)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ه- ٢٠٠١م.

شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت،(دت).

الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي(من أعلام القرن السابع)، تحقيق د. محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أمِّ القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩ه.

طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلَّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت٢٣٢هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (دت).

الطراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي(ت٧٤٥هـ)، (دت)،المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ.

علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق(ت٣٨١ه)، تحقيق محمود محمد محمود نصار، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩ه- ٢٠٠٨م.

العلل النحوية في كتاب سيبويه، أسعد خلف العوادي، دار الحامد، عمَّان، ٢٠٠٩م.

عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم، جمال الدين علي بن محـــــــمد بن سليمان بن أحمد بن هطيل اليمني(ت٨١٢ه)، دراسة وتحقيق د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢٨ه-٢٠٠٨م.

العين،الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري(ت١٧٠هـــ)، تحقيقد. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد (دت).

الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، ابن الخباز(ت٦٣٩ه)، تحقيق حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، الرمادي، ١٩٩١م.

الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، أحمد بن محمد بن أحمد العاتكي(ت٨٧٠ه)، تحقيق د. هزاع سعد المرشد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م.

في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، الطبعة الثانية،دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م.

قراضة الذهب في علمي النحو والأدب، أحمد التائب عثمان زادة(ت١١٣٦ه)، حققه وعلق عليه د. محمد التونجي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م.

الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق ودراسة د. فيصل الحفيان،مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢ه- ٢٠٠١م.

الكتاب، كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠ه)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، مصر، القاهرة، ١٤٢٥ه- ٢٠٠٤م.

كشف المشكل في النحو، أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي البكيلي الملقب بحيدرة اليمني(ت٥٩٩ه)، قرأه وعلق عليه الدكتور يحيى مراد، الطبعة الثانية،دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م.

الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي(ت ١٠٩٤هـــ)، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (دت).

الكنَّاش في فني النحو والصرف، الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل الشهير بصاحب حماة(ت٧٣٢ه)، دراسة وتحقيق د. رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥ه-٢٠٠٤م.

اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات ود. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦ه- ١٩٩٥م.

لسان العرب، محمد بن مكرم بن عليابن منظور الأنصاري الإفريقي(ت٧١١هـــ)، الطبعة الثالثة،دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـــ.

اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الطبعة السادسة،عالم الكتب، القاهرة، ١٤٣٠ه- ٢٠٠٩م.

اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن الجذامي المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـــ)، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤ه-٢٠٠٤م.

اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمَّان، ١٩٨٨م.

المباحث المرضية المتعلقة بـــ(من) الشرطية، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٨هـــ - ١٩٨٧م.

المحصول في شرح الفصول شرح فصول ابن معطٍ في النحو، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز البغدادي، تحقيق د. شريف عبد الكريم النجاردار عمَّار، عمَّان، ١٤٣١ه- ٢٠١٠م.
المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧ه)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م.
معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١ه-١٩٩٠م.
معاني القرآن،
معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمَّان،١٤٢٠ه- ٢٠٠٠م.
معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(ت ٦٢٦هـ)، تحقيق د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت،١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، د. أحمد مختار عمر ود. عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثانية،ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٨ه- ١٩٨٨م.
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، مطابع السياسة، الكويت، (دت).
المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دراسة وتحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢٥ه- ٢٠٠٤م.
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت٧٩٠ه)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨ه- ٢٠٠٧م.
المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة،مطبعة الأهرام التجارية، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة السادسة،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.
المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت٨٧٤هـ)، حققه ووضع حواشيه د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨م.
الموصولات الاسمية في اللغة العربية، زكريا محمد حسن البطوش، دار جليس الزمان، عمَّان، ٢٠١٢م.
نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي(ت١٠٨٩ه)، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي، (دت).
النحو القرآني قواعد وشواهد، د. جميل أحمد ظفر، المكتبة العصرية، بيروت،١٤٣٣ه- ٢٠١٢م.
النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩٣ه-١٩٧٤م.
النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء، د. كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٨ه-١٩٩٨م.

النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥م.
النحو الوسيط، د.سعد حسن علوي، دار صفاء، عمَّان،١٤٣٣ه- ٢٠١٢م.
نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٢ه- ٢٠١١م.
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون ود. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣ه- ١٩٩٣م.

ثانياً : الرسائل الجامعية:

التعليل النحوي عند المبرد(ت٢٨٥ه) في كتابه المقتضب، علي عباس فاضل، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة بابل، ١٤٢٧ه- ٢٠٠٦م.
العلة النحوية عند الرضي في شرح الكافية، علي سعيد جاسم الخيكاني، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٦م.